

جامعة قاصدي مرباح \_ ورقلة \_

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مشروع مذكرة الماستر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

الميدان: العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير



شعبة: علوم مالية و محاسبة

تخصص : مالية مؤسسة

العنوان :

## مساهمة الهيكل المالي في ربحية البنوك التجارية

- دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري (BNA) بولاية ورقلة في الفترة 2010-2020 -

تحت إشراف:

❖ هتهات سعيد

من اعداد الطلبة:

- بوشارب وليد
- باحدي إبتسام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/07 /21

أمام اللجنة المكونة من السادة

الأستاذ/ شاربي محمد أمين (أستاذ محاضر -جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا.

الأستاذ/ هتهات سعيد ( أستاذ محاضر أ-جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا.

الأستاذ/ دشاش الصادق(أستاذ محاضر -جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا.

السنة الجامعية :2022/2021



## اهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى "والدي العزيز".

إلى روح "والدتي" أدامها الله وحفظها من كل بلاء وأمدّها بالصحة والعافية.

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من عطر حياتي وأبهجها، إلى من كانا سندا لي في هذه الدنيا. إلى من رافقاني طيلة دربي بدعوات الخير، إلى من يعجز اللسان عن تعداد فضلها وإحسانهما إلى القمران "أمي وأبي" الحبيبان.

إلى من قاسموني مشوار العمر و علموني أن أصمد أمام الأمواج الثائرة، أدعو الله أن يبقيهم ذخرا لي ولا يحرمني يناييع حبهم وحنانهم "أشقائي الأحباء".

وليد بوشارب

## اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أهم شخصين في حياتي إلى من قال فيهما الرحمان قال تعالى: "وقضي ربك الا تعبدوا الاياه وبالوالدين إحسانا"

إلى مثال الذي إتخذته... إلى من بحزمه وجديته أرشدني ونصحتني إلى من وقف جانبي ماديا ومعنويا ولم يشتكي من طلبي يوم إلى من كان مشجعا لي في أوقات ضعفي إلى باعث الحماس والقوة لي من أفخر أنني إبنته... "أبي" حفظه الله ورزقه صحبة النبي ﷺ في الجنة .

إلى من كانت ولا زالات سند حياتي إلى منبع الحنان والرحمة "أمي" التي أعجز عن شكرها والاعتراف بجميلها إلى رمز العطاء والتضحية ~

حفضهما الله وأطال في عمرهما

إلى "أختي" الوحيدة إلى من تؤنس وحدتي إيمان إلى جميع "عائلة باحدي ولوزي"

وأخص بالذكر "خالتي كريمة" و"خالي عبد القادر" و"خالي ياسين" و"زوجة خالي عائشة"، إلي أعز وأغلى الناس "جدي صالح" رحمة الله عليه

إلى جميع صديقاتي "سهيلة أمينة إيمان مريم ليندة إلهام فوزية"

إلى جميع طلبة مالية مؤسسة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

ابتسام باحدي

## شكر و عرفان

{وقال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين} النمل 19

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا وقدوتنا نبينا محمد ﷺ أما بعد:

الحمد لله الذي أعاننا على أنجاز هذا العمل المتواضع وأمدنا بصحتنا وعافيتنا لإتمامه، وحبب لنا طلب العلم، ويسر لنا سبله.

وأمدنا بصحتنا وعافيتنا لإتمامه، وحبب لنا طلب العلم، ويسر لنا سبله.

نتقدم بالشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور "هتهات سعيد" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ونصحه الدائم لنا وجهده المتواصل، حتى خرج هذا العمل بهذه الصورة، فجزاه الله خيرا. وأسأل الله أن يحفظه بما يحفظ به عباده الصالحين.

كما نشكر جامعة قاصدي مرباح ورقلة ونخص بالذكر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية مؤسسة بأعضائه الذين كان لهم الفضل في التزامنا بإنجاز عملنا هذا على أكمل وجه.

إلى كل من ساندنا في تحقيق هذا العمل حتى أنهينا دراستنا الجامعية.

إليهم جميعا نقطف هذه السنبلة ونتمنى الله أن يكون هذا العمل مصدر فخر واعتزاز لهم.

## ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة البنك الوطني الجزائري BNA (2010-2020)، وتتنوع أهمية هذا الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية وهو تعظيم ربحيتها ومن أهمها القرارات المالية المتعلقة باختبار تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب مقاييس الاحصاء الوصفي، توصلت نتائج الدراسة إلى،

- عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات.

- هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي موجودات و نسبة العائد على الموجودات .

- لا يوجد دلالة أثر على نسبة عائد على الموجودات.

- أن التمويل بواسطة رأس المال الممتلك في البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على زيادة نصيبه من الأرباح.

**الكلمات المفتاحية:** الهيكل المالي- ربحية البنوك التجارية- البنك الوطني الجزائري.

## Abstract:

The study aimed to identify the impact of the financial structure on the profitability of commercial banks, the study of the National Bank of Algeria BNA (2010-2020). To achieve the objectives of the study, the descriptive statistics method was used. The results of the study found:

- When financing with the own capital, it leads to a higher rate of profitability of the assets.
- There is a direct relationship between the ratio of owned capital to total assets and the rate of return on assets.
- There is no indication of an impact on the rate of return on assets.

Financing by the capital owned by the National Bank of Algeria (BNA) works to increase its share of the profits.

**Keywords:** the financial structure - the profitability of commercial banks - the National Bank of Algeria BNA

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	البيان
I	الإهداء
II	شكر و عرفان
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول : الإطار النظري للهيكل المالي و ربحية البنوك
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي
03	المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي وأهميته
05	المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي
10	المطلب الثالث: محددات الهيكل المالي
14	المبحث الثاني: ماهية الربح والربحية
15	المطلب الأول: الربح
16	المطلب : الثاني : الربحية
22	المطلب الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي والربحية
25	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
25	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة
28	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

30	خلاصة
31	الفصل الثاني: أثر الهيكل المالي علي ربحية البنوك في بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010
32	تمهيد
33	المبحث الأول: تحليل الهيكل المالي و الربحية بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010
33	المطلب الأول: تقديم البنك الجزائر BNA
37	المطلب الثاني: تحليل نسب الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA في فترة 2020/2010
41	المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الربحية في البنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010
44	المطلب الرابع : الأدوات المستخدمة في الدراسة
45	المبحث الثاني : قياس أثر الهيكل المالي علي ربحية بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010
45	المطلب الأول :دراسة إحصائية وصفية لنسب الهيكل المالي و الربحية في بنك الجزائر BNA
49	المطلب الثاني : تقدير نماذج نسب الربحية بدلالة نسب الهيكل المالي
58	خلاصة
59	خاتمة العامة
62	قائمة المصادر المراجع
63	الملاحق

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
---------------	--------------	------------



37	نسبة الاقتراض على اجمالي الموجودات في البنك الوطني الجزائري BNA	01
39	نسبة رأس المال الممتلك مع اجمالي الموجودات	02
41	نسبة العائد على الموجودات ROA	03
43	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	04
46	مؤشرات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	05
47	مصفوفة الارتباط الخطي ما بين نسب الهيكل المالي ونسب الربحية	06
50	نتائج تقدير معادلة العائد على الموجودات ROA بدلا من نسب الهيكل المالي	07
52	نتائج اختبار ARCH	08
54	نتائج تقدير معادلة العائد على حقوق الملكية ROE	09
56	اختبار WHIT لتجانس التباين	10

### قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	العوامل المؤثرة على ربحية الشركة	01
36	الهيكل التنظيمي لمديرية البنك	02
41	نسبة الاقتراض على اجمالي الموجودات	03

42	نسبة رأس المال الممتلك مع اجمالي الموجودات	04
44	نسبة العائد على الموجودات	05
48	نسبة العائد على حقوق الملكية	06
49	نقط لأثر ROE و DTA و CAR	07
51	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	08
52	مقارنة القيم الحقيقية TUAL للعائد ROA المقدره بواسطة النموذج لأول	09
55	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	10
56	مقارنة القيم الحقيقية TUAL للعائد ROA المقدره بواسطة النموذج الثاني	11

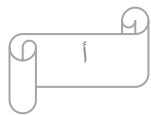
## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الملحق
68	البيانات المالية لسنة 2020	01
69	البيانات المالية لسنة 2019	02
70	البيانات المالية لسنة 2018	03
71	نتائج الوكالة الوطنية الموحدة لسنة 2015	04
72	البيانات المالية لسنة 2017	05
73	الأنماط الميزانية الوطنية للبنك 2010/12/31	06
74	ميزانية البنك الوطني لسنة 2012	07
75	بيان الدخل للبنك الوطني في الجزائر للفوائد والإيرادات	08
76	بيانات الدخل الرئيسي للشبكة للبنك الجزائري 212/2/31	09
77	البنك الوطني الجزائري والبنوك المركزية لسنة 2012/12/31	10
78	ورقة الميزانية للبنك الوطني 2010	11

## قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	العنوان
<b>BNA</b>	البنك الوطني الجزائري
<b>DTA</b>	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات
<b>CAR</b>	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات
<b>ROA</b>	نسبة العائد على الموجودات
<b>ROE</b>	نسبة العائد على الملكية

# مقدمة



## مقدمة

حتى تتمكن البنوك التجارية من ممارسة أنشطتها بفعالية يجب أن تتوفر لديها موارد مالية و أن تهتم بنوعية مواردها و العمل على استقرارها، فاختيار مصدر التمويل المناسب يعد من القرارات المالية الهامة بالنسبة للبنوك التجارية، كما تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع و مصادر أموال بأقل تكلفة ممكنة من خلال التمييز بين المصادر الداخلية(حقوق ملكية) ومصادر خارجية (ديون) .

هذا و يعتبر التحليل المالي في البنوك التجارية من أهم الأساليب التي تلجأ إليها عند اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بتحديد الهيكل المالي و مصادره ، و تعد هذه القرارات المالية من أصعب القرارات و الأهم في البنوك التجارية حيث لا يمكنها أن تمارس نشاطها بفعالية و تضمن بقائها و استمرارها في السوق المصرفية دون أن يكون لديها موارد مالية كافية و ذات نوعية، كما تكمن الصعوبة في اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل في اختيار مزيج الهيكل المالي المناسب من بين المصادر التمويلية المتاحة في ظل تفاوت درجة التكلفة و درجة المخاطر المصاحبة لكل مصدر.

و لقد أثار موضوع الهيكل المالي اهتمام العديد من الباحثين في مجال الإدارة المالية حيث ظهرت العديد من النظريات التي كان جل اهتمامها البحث عن أمثلية الهيكل المالي أي تحديد الهيكل المالي الأمثل الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد، و أيضا في البحث عن العوامل المؤثرة في تحديده.

فعملية اختيار التمويل الأمثل أو عملية اختيار المزيج التمويلي تشكل ما يسمى بالهيكل المالي حيث يعد هذا الأخير من المواضيع الأساسية و المعقدة و التي يؤثر في تركيبته مجموعة من العوامل الكيفية و الكمية، بالإضافة إلى أنه بتنوع مصادر التمويل تتنوع معه تكلفة و شروط كل مصدر، مما يضع متخذ القرار أمام مسألة المفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة و اختيار أحسنها و استخدامها استخداما أمثل بما يتوافق مع تحقيق أهدافها.

### 1. إشكالية الدراسة :

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:  
ما هو أثر الهيكل المالي علي ربحية البنك الوطني الجزائري ؟  
و للإجابة على هذا الاشكال نطرح التساؤلات التالية :

- كيف نقيم تطور نسب الهيكل المالي في بنك الوطني الجزائري BNA خلال فترة 2010\_2020 ؟

- كيف نقيم ربحية البنك الوطني الجزائري BNA في فترة 2010\_2020 ؟
- ما مدى تأثير نسبة الإقتراض علي إجمالي الموجودات علي ربحية البنك الوطني الجزائري ؟BNA

### 2. فرضيات الدراسة:

وبغرض الإجابة على هذه التساؤلات ننتقل من الفرضيات التالية :

- إن إرتفاع نسبة الإقتراض و نسبة المال الممتلك على إجمالي الموجودات يوضح تطور الهيكل المالي لبنك الوطني الجزائري BNA في فترة 2010\_2020 ؛
- يظهر زيادة في ربحية البنك الوطني الجزائري BNA من خلال زيادة العوائد على كل من إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في فترة 2010\_2020 ؛
- كلما زادت نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات تزيد عوائد البنك الوطني الجزائري BNA؛

### 3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي يمكن إيجازها في ما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع كونه مرتبط بمجال تخصصنا؛
- يعد من المواضيع الجديرة بالاهتمام والبحث؛
- التعرف على المشاكل الكامنة التي تعاني منها البنوك التجارية الجزائرية التي قد تكون سببا في تدني أدائها.

### 4. أهداف الدراسة واهدافها:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على محددات الهيكل المالي وفق أسس و منهجية علمية واضحة؛
- تسليط الضوء على جانب معرفي و أكاديمي في العمل المصرفي هو أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- محاولة معرفة مدى تطابق الجانب النظري للدراسة مع الجانب التطبيقي.
- الخروج بتوصيات من شأنها تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.
- أهمية الموارد المالية في نشاط و استمرارية البنوك التجارية حيث تعتبر الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي نظرا للدور الذي تقوم به ، المتمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات؛
- تكمن أهمية هذه الدراسة كون الأداء المالي من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية من إدارتها و المتعاملين معها؛
- تعالج مشكلة حساسة يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري و هي مشكلة التمويل بالنسبة للبنوك العمومية؛
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

### 6. حدود الدراسة:

الإطار المكاني: اقتصرت دراستنا على القطاع المصرفي الجزائري بالتركيز على بنك الوطني الجزائري BNA .

**الإطار الزمني :** امتدت هذه الدراسة في مجملها من سنة 2010 إلى 2020 و هذا في حدود ما توفرت لنا المعلومات الخاصة بالبنك محل الدراسة مجتمعة.

### 7. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج تتمثل في المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم النظرية للهيكل المالي، واعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل العوامل المحددة للهيكل المالي بالإضافة لتفسير النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، أما المنهج التاريخي فقد اعتمدنا عليه من عرض التطور التاريخي وفيما يخص المنهج الإحصائي فقد اعتمدنا عليه من خلال دراسة ، علاقة الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وكذلك ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى عرض نتائج الانحدار الخطي المتعدد. و تجدر الإشارة أيضا إلى أن أهم الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي المراجع المتمثلة في الكتب المختلفة المتعلقة بالتمويل، الإدارة المالية والتسيير المالي، بالإضافة لمذكرات و أطروحات الدكتوراه و الماجستير و كذلك المقالات و المجلات العلمية، فيما يخص القوائم المالية للبنك عينة الدراسة تم في معالجة البيانات EVIEWS. الاعتماد على المواقع الإلكترونية، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي.

### 8. هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية و بغية تحقيق أهداف هذا البحث و التأكد من صحة الفرضيات المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري و الفصل الثاني تطبيقي، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للهيكل المالي وربحية البنوك حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول ماهية الهيكل المالي ، أما المبحث الثاني فتضمن ماهية الربحية ، في حين عالج المبحث الثالث العلاقة بين الهيكل المالي و الربحية أخيرا تضمن الجانب التطبيقي من الدراسة فصلا واحدا حاولنا من خلاله أثر الهيكل المالي علي ربحية البنوك في بنك الوطني الجزائر BNA في فترة 2020/2010 وقد تم تقسيمه إلى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحليل الهيكل المالي و الربحية بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010، في حين خصص المبحث الثاني لقياس أثر الهيكل

### 9 . صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة:

- صعوبة الحصول و استخراج القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛
- ضيق الفترة الممنوحة للدراسة.
- كذلك قلة المراجع في المجال خاصة البنكي الجزائري ، بل توفرها في بلاد المشرق وكثيرا ما تكون حالات الدراسة غير متطابقة .



# الفصل الأول:

الإطار النظري للهيكل المالي وربحية البنوك

**تمهيد**

يهدف النظام المصرفي الجزائري إلى ضمان تدفق الأموال بين المودعين والمقترضين وبالتالي فإن البنوك التجارية كأحد مكونات النظام المصرفي تلعب دوراً رئيسياً في تمويل المشروعات التنموية من خلال القروض والتسهيلات المالية، حيث تعتبر البنوك التجارية وعاء رئيسي لتجميع الأموال وإعادة ضخها في قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال القروض الممنوحة للعملاء أو الاستثمارات المباشرة.

هذا ويعد اختيار مصدر التمويل المناسب من أهم القضايا بالنسبة للشركات لأنه يتعلق بالمحددات التي تؤثر على تصميم الهيكل المالي المناسب ومن ثم على ربحية الشركة. حيث تسعى الشركة لتعظيم ربحيتها من خلال الحصول على الأموال المطلوبة بأقل تكلفة، وفي جميع الأحوال على إدارة الشركة أن تتخذ قرار تمويل أنشطتها في ظل عامل محدد ورئيسي هو التكلفة المرجحة لرأس المال  $Weighted Cost Of Capital$ . يتعرض هذا الفصل إلى مفهوم الهيكل المالي، كما يبحث هذا الفصل في معرفة تكلفة مصادر التمويل ومحدداته، بالإضافة إلى التعرف على ماهية الربحية في الشركة ومؤشراتها، وأخيراً تحديد العلاقة بين الهيكل المالي والربحية.

**المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي**

تكمن مهمة الإدارة المالية في الشركة في كيفية الاختيار بين البدائل التمويلية المتعددة، حسب ظروفها الخاصة وتكلفة كل بديل من أجل تصميم الهيكل المالي المناسب. ويعتبر بناء الهيكل المالي المناسب من بين التحديات التي تواجه المؤسسة، نظراً للصعوبات التي تصادفها في إيجاد المصادر التمويلية الملائمة في ظل القيود المفروضة.

**المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي وأهميته:****الفرع الأول: مفهوم الهيكل المالي**

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل الشركة من مسيرين ومساهمين، لما لها من تأثير على الاستقرار المالي للشركة، حيث في ظل توفر مجموعة من البدائل التمويلية فإن الشركة تسعى لتشكيل التوليفة المناسبة لهيكلها المالي.

يقصد بالهيكل المالي للشركة "كل مصادر التمويل طويلة الأجل ومصادر التمويل قصيرة الأجل. ويمكن تعريفه محاسبيا بالمطلوبات المتعلقة بالميزانية العامة، والتي تمثل مجموع الإلتزامات التي يترتب على الشركة التقيد بها مقابل الحصول على مجموع الأصول".<sup>1</sup>

كما يعرف الهيكل المالي على أنه "تشكيلة المصادر التي حصلت الشركة منها على الأصول لغرض تمويل إستثماراتها، وهو يتضمن جميع العناصر المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية".<sup>2</sup>

يعرف الهيكل المالي " كفاءة تمويل إجمالي موجودات أو إستثمارات الشركة يتمثل في الجانب الأيسر للميزانية أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين، أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو إقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل".<sup>3</sup>

يشير الهيكل المالي "إلى مزيج الديون وحقوق الملكية التي تستخدمها الشركة لتمويل عملياتها يؤثر هذا التكوين بشكل مباشر على مخاطر وقيمة العمل المرتبط".<sup>4</sup>

تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين مفهومين:

الهيكل التمويلي "Financial Structure" الذي يعني كل مصادر التمويل وهيكل رأس المال Capital " Structure" الذي يراد به التمويل طويل الأجل أو الدائم المتجسد بكل من المديونية طويلة الأجل، الأسهم الممتازة، الأسهم العادية، الأرباح المحتجزة. لهذا يعتبر هيكل رأس المال للشركة جزء من هيكلها التمويلي.<sup>5</sup>

### الفرع الثاني: أهمية الهيكل المالي

يكتسي الهيكل المالي أهمية كبيرة تتمثل في:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل الشركة أو خارجها.
- المحافظة على سيولة الشركة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي

<sup>1</sup> خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص17.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 349.

<sup>3</sup> حراش معاذ، ونمر أحمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015، ص 03

<sup>4</sup> عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشه، أساسيات الإدارة المالية، ط 7، درا المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص

ص 138-139

<sup>5</sup> طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص 31.

- يساهم في تحقيق أهداف الشركة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر عنصر مهم للغاية بالنسبة لربحية الشركات حيث تستخدم الشركات نسبة الدين إلى حقوق الملكية للتأثير على الربحية. وتختار بعض الشركات نسبة عالية من الدين إلى حقوق الملكية. بينما تفضل بعض الشركات اختيار نسبة أقل من الدين.
- يسمح بمحاولة الوصول إلى المزيح الأمثل بين قنوات التمويل لغرض الوصول إلى أقل تكلفة ممكنة للحصول على الأموال.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي

تحتاج الشركات للتمويل وذلك إما لتغطية حاجات طارئة، موسمية أو عندما تقوم بالتوسع. قد تعتمد الشركة على مصادر التمويل الداخلية ذلك بإصدار الأسهم العادية أو باستخدام الأرباح المحتجزة أو الإعتماد على مصادر خارجية مثل الإقتراض طويل الأجل أو إصدار السندات.

تتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر وتبعا لمعيار الملكية والمدة. تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

### الفرع الأول: مصادر التمويل قصيرة الأجل

التمويل قصير الأجل هو ذلك الفرع من التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التشغيلية الجارية قصيرة الأجل أي يستخدم لتمويل رأس المال العامل، عادة ما تتخذ فترة التمويل بأقل من سنة وتتكون أهم مصادر التمويل قصير الأجل من الائتمان التجاري، والائتمان المصرفي، والأوراق التجارية.<sup>2</sup>

#### 1. الائتمان التجاري:

يعرف بأنه ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضاعة لإعادة بيعها في المستقبل. قد يكون الائتمان التجاري متوسط أو طويل الأجل في حالة شراء الأصول الثابتة. ويتحدد الائتمان التجاري بثلاثة محددات رئيسية تتلخص فيما يلي:<sup>3</sup>

أ- الظروف الاقتصادية: عند وجود ظاهرة الكساد فإن هناك صعوبة في الحصول على الائتمان التجاري، أي أن الموردون لا يمنحون تسهيلات بسهولة. وفي حالات معينة، قد لا يستطيع المورد أن يمنح ائتمان خاصة لهؤلاء الذي يؤجلون السداد. لهذا السبب فإن معظم المؤسسات تحاول المحافظة على سداد الائتمان.

ب- طبيعة الشركة: هناك عوامل أخرى من داخل الشركة تؤثر على الائتمان. أحد هذه العوامل هو الفترة المالية بالنسبة للمورد والمشتري. فبمجرد امتلاك المشتري قوة مالية فإنه يستطيع الحصول على مختلف شروط الائتمان الجيدة وذلك لانخفاض درجة الخطر.

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص 31-32.

<sup>2</sup> دريد كامل آل تشيبب، مقدمة في الإدارة المعاصرة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 218.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 7، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 84.

ج- عوامل الصناعة: يعتبر عامل الصناعة عنصر مهما في تحديد الائتمان، وهو يمثل الإمتيازات العلمية للصناعات التي يعمل بها البائع والمشتري. فهناك علاقة وثيقة بين عمر السلعة ومدة الائتمان. على سبيل المثال، تكون فترة الائتمان للسلع الغذائية قصيرة في حين أن السلع المعمرة تتمتع بمدة إئتمان أطول.

## 2. الائتمان المصرفي:

في حالة القروض القصيرة الأجل تحصل عليها الشركة كالتزامات قصيرة الأجل بحيث لا تزيد مدتها عن سنة مقابل فائدة معينة يحددها البنك. ويكون الائتمان المصرفي مضمونا ويسمى بالائتمان المضمون<sup>1</sup>.

## 3. الأوراق التجارية:

عبارة عن أوراق وعد بالدفع غير مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة المعروفة ذات المراكز المالية الكبيرة وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها وتسويقها إلى المستثمرين النهائيين الذين يشملون البنوك التجارية، وشركات التأمين، وصناديق الإستثمار<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسط الأجل

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، لكن تقل عن عشر سنوات. هذا النوع ينقسم إلى قروض مصرفية مباشرة والتمويل بالإستئجار<sup>3</sup>.

### 1. القروض المصرفية:

هي عبارة عن قروض تتراوح مدتها الزمنية عادة ما بين سنة إلى خمس سنوات وتمثل البنوك المصدر الرئيسي لها. وعلى غرار القروض طويلة الأجل فإن المتوسط الأجل يمكن أن تكون مضمونة بأصل معين من أصول الشركة.

### 2. التمويل بالإستئجار :

يعتبر التمويل بالإستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها لتمويل الشركات لتفادي اللجوء المكثف إلى القروض البنكية والسندات. ويعرف بأنه: "التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة." ويمكن أن نميز نوعين أساسيين من الاستئجار: <sup>4</sup>

<sup>1</sup> عليان الشريف وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 86  
<sup>2</sup> معراج هوارى وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 48  
<sup>3</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط 1، دار حميثر للنشر والترجمة، الإسكندرية، 2017، ص 35.  
<sup>4</sup> نضيرة حمر العين، أثر الهيكل المالي على الداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حبل، 2015، ص 09.

أ- الاستئجار المالي: هو عقد بين المستأجر والمؤجر بحيث لا يستطيع الطرف الأول إلغائه بل يظل ملتزماً بدفع أقساط مالية لمالك الأصل نظير استعماله لهذا الأصل.

ب- التأجير التشغيلي: يقدم هذا الاستئجار إلى المستأجر بغرض الحصول على التجهيزات والقيام بخدمات الصيانة، لذلك يدعى أحياناً بعقد استئجار خدمات.

### الفرع الثالث: التمويل طويل الأجل

تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من مصادر التمويل من أجل تمويل الاحتياجات الاستثمارية لمدة زمنية طويلة سواء في الموجودات الثابتة، أو الاستثمارات الدائمة أو رأس المال العامل. وهي المصادر التي تمتد مدة استحقاقها إلى أكثر من سنة. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى مصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي.

#### **1. مصادر التمويل الداخلي:**<sup>1</sup>

تتعلق مصادر التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة التي تستعملها الشركة لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية المستقبلية وتمثل جزء من الأرباح المحققة من طرف الشركة. بعد موافقة حملة الأسهم العادية يتم قرار احتجاز الأرباح وتكون كلفة الأرباح المحتجزة مساوية لكلفة السهم العادي أو أقل من ذلك. أما الاحتياطات فتكون من الزيادة في إصدار أسهم بسعر أعلى من قيمتها الإسمية، وتصنف إلى:

- احتياطات رأس المال، وهي الاحتياطي الإجباري.

- المخصصات المختلفة، كمخصصات الديون المشكوك بها ومخصصات الاستهلاك.

#### **2. مصادر التمويل الخارجي:**

تقسم مصادر التمويل الخارجي إلى اقتراض طويلة الأجل و أسهم ملكية.

##### **أ. الاقتراض طويل الأجل:**

يمثل الاقتراض طويل الأجل مديونية ينبغي على الشركة الوفاء بها في تاريخ لاحق ويكون على ثلاثة أقسام:

- القروض طويلة الأجل: هي قروض يتم الحصول عليها من بنك أو شركة تأمين، أو شركات الضمان الاجتماعي، وغيرها من الشركات التي تقترض الأموال. يعرف هذا النوع بأنه "عقد يتم التفاوض عليه

<sup>1</sup> عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدران، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص 89.

مباشرة بين المدين والدائن، إذ يوافق الأول بموجبه على أن يدفع للثاني مجموعة من النفقات التي تشمل الفوائد، أصل الدين في تاريخ محدد

- السندات: يمكن تعريفها بأنها أداة دين تصدرها الشركة تحمل قيمة إسمية ومعدل فائدة إسمية وتاريخ استحقاق.

وتوجد أربع أنواع من السندات هي سندات تحمل فائدة إسمية ثابتة، سندات بمعدل فائدة إسمي يساوي صفر، سندات بمعدل فائدة عائم، سندات مرتبطة بحقوق ملكية.<sup>1</sup>

-التأجير التمويلي: قد تسعى الشركات إلى إيجار بعض الموجودات الثابتة لغرض إنجاز العمليات التشغيلية. وقد حددBrighan Ehrhardt أنواع التأجير التمويلي إلى الآتي:

- التأجير التشغيلي: يتميز هذا التأجير بميزتين رئيسيتين الأولى أن يتولى المؤجر صيانة وخدمة المعدات المستأجرة. والثانية أن أقساط الإيجار لا تعطي تكلفة الأمل بالكامل.
- التأجير المالي أو الرأسمالي: لا يتضمن تقديم خدمات صيانة ولا يحق للمستأجر إلغاء الإيجار. وأن المؤجر يستلم إيجارا مساويا لقيمة الأصل مضافا إليه العائد على رأس المال المستثمر.<sup>2</sup>

#### ب. أسهم الملكية:

وهي أحد مصادر التمويل الخارجية وتنقسم إلى:

-الأسهم العادية: عبارة عن حصة في رأسمال شركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم. وعمل ما توجد ثلاثة قيم للأسهم وهي قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية.<sup>3</sup>

-الأسهم الممتازة: تحمل هذه الأسهم جزءا من صفات الأسهم العادية وجزء من صفات السندات فهي تشبه السندات في أن نصيبها من أرباح الشركة غالبا ما يكون محددًا بحد أعلى . وتشبه الأسهم في أنها تمثل جزء من الملكية يحق لحاملها المشاركة في الأرباح المتخصص.

#### المطلب الثالث: محددات الهيكل المالي

يقوم اختيار الهيكل المالي المناسب للشركة على عدة محددات منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي. وفيما تقدم أهم هذه المحددات.

#### أولا: المحددات الكمية للهيكل المالي

<sup>1</sup> مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 286.

<sup>2</sup> عادل حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدران، مرجع سابق، ص 91.

<sup>3</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 85.

تتمثل المحددات الكمية للهيكل المالي في الربحية، والسيولة، ومستوى المبيعات، والخطر.

### أ.الربحية:

يقصد بالربحية ذلك المستوى المعين من الأرباح بعد خصم جميع النفقات، [فتحقيقها يعني التحسن في الأداء التشغيلي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية للشركة.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، واما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علما بأن المقصود بالاستثمارات هو إما قيمة الموجودات أو قيمة حقوق أصحاب الشركة.<sup>1</sup>

### ب.السيولة:

يقصد بها توافر الأموال اللازمة للشركة والقدرة على توفيرها لمواجهة الإلتزامات سواء كان ذلك بتحويل الموجودات إلى نقد أو الإقتراض ضمن حدود كلفة الإقتراض التي تتناسب مع الإلتزامات.

كما تعرف كذلك بأنها انسياب حركة النقدية (لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير (عادة أقل من سنة) دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية.

كما تعطي السيولة أهمية لإكساب الشركة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها. تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.<sup>2</sup>

### ج. مستوى المبيعات:

قد تتوقف درجة الرفع المالي على عامل هام جدا وهو نمو واستقرار المبيعات، فنتستطيع لشركة التي تتمتع باستقرار المبيعات أن تستخدم درجة عالية من الرفع المالي . ويؤثر النمو المتوقع للمبيعات على درجة الرفع المالي، حيث تؤدي الزيادة المتوقعة في النمو إلى زيادة التمويل الخارجي اللازم. ولا يجب على الشركات التي تنجه مبيعاتها نحو الإنخفاض أن تستخدم

القروض أو الأسهم الممتازة في هيكلها المالي لأنها في هذه الحالة سوف تواجه صعوبات سداد التزاماتها الثابتة وقد تجبر الشركات في حالة عدم سداد هذه التكاليف الثابتة إلى التصفية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 62

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.ص 12-13.

<sup>3</sup> سمير محمد عبد العزيز، تمويل واصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص



#### د. الخطر

ينظر للخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل. ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها. ويتوجب على الشركة أن تعتمد على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض، لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة الشركة على خدمة دينها، وقد تتعرض للإفلاس إذا ما كانت أعباء خدمة الدين أكبر من قدرتها.

أما خطر التمويل فينتج عن زيادة خطر الإعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات الشركة. ويؤدي الإعتماد المتزايد على الاقتراض إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وقد يعرض الشركة للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها. وعندما تواجه الشركة الفشل تتعدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم، لأنهم آخر من سيوفى حقه عند تصفية الشركة.<sup>1</sup>

#### ثانيا: المحددات الكيفية للهيكل المالي

تتمثل المحددات الكيفية للهيكل المالي في الملائمة، و المرونة، والتوقيت.

#### أ. الملائمة :

يقصد بالملائمة بين التوافق أنواع الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتحويلها، أي من الأموال التي تحصل عليها الشركة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة و متمشية مع طبيعتها.

يركز عامل الملائمة على ضرورة وأهمية الوصول إلى التوازن الأمثل بين كلا من جانبي الأصول والخصوم أو الإستخدامات والمصادر، حيث أن لذلك التوازن أثرا مباشرا على تحقيق هدفى السيولة والربحية للشركة.<sup>2</sup>

#### ب. المرونة:

تعني المرونة قدرة الشركة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة لها خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب أن تكون الخطة المالية للشركة بصورة كافية حتى يمكن تعديل مكونات الهيكل المالي، بمعنى أنه إذا أرادت الشركة تحقيق الاستخدام الأمثل لأموالها فعليها أن تكون في الوضع الذي يمكنها من إحلال أي شكل من أشكال التمويل بأخرى.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 401.

<sup>2</sup> جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 250.

تتوقف درجة المرونة في الهيكل المالي للشركة على:

- المرونة في التكاليف الثابتة؛
- الشروط المقيدة في اتفاقيات القروض؛
- شروط الوفاء بالدين؛
- الطاقة الإستيعابية للشركة على الإقتراض.<sup>1</sup>

### ج. التوقيت:

المقصود بالتوقيت هو تحديد الشركة التوقيت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط لكن حاجة الشركة إلى الأموال في بعض الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت، إذ قد تضطر إلى الإقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت.<sup>2</sup>

### ثالثا: اختيار الهيكل المالي المناسب

تختار الشركة هيكلها المالي في ضوء العديد من الإعتبارات ( المحددات التي تم التطرق إليها). ومع تغير هذه الإعتبارات يتغير الهيكل المالي، غير أنه يجب أن يكون لدى إدارة الشركة دائما تصور محدد لهيكلها المالي في ضوء هذه التغيرات. فإذا كانت النسبة الفعلية للأموال المقترضة بداخل الهيكل المالي للمؤسسة أقل من النسبة المستهدفة فإن أي توسعات خاصة بالشركة تستدعي زيادة الهيكل المالي للشركة. ويتم ذلك من خلال إصدار سندات أو الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية. أما إذا كانت نسبة الدين أعلى من النسبة المستهدفة فإن التمويل الإضافي يتم من خلال أموال.

بما أن الهيكل المالي للشركة هو الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها، أي أنه يعبر عن تشكيلة المصادر التي حصلت من خلالها الشركة على الأموال بهدف تمويل أصولها المختلفة، فهو يتضمن كافة العناصر التي تكون جانب الخصوم من الميزانية. وبالتالي يقصد بالهيكل المالي الأمثل مدى تمكن الشركة من اختيار نسبة تمويل معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة التمويل لأقصى حد ممكن.<sup>3</sup>

### المبحث الثاني: ماهية الربح والربحية

تسعى الشركة لأن يكون الربح أقصى ما يمكن، لما ينعكس على مقسوم الأرباح و ثروة المالكين. في سبيل ذلك تبدل الشركة كل طاقتها الممكنة ووسائلها المتاحة بغرض تعظيم قيمتها ومن تما زيادة رغبة المستثمرين في إقتناء أسهم الشركة وبالتالي ضمان الإستمرارية. وتستخدم عدة مؤشرات لقياس الربحية التي نتعرض إليها بعد توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالربحية.

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 322.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 158.

<sup>3</sup> راضية قروب، محددات اختيار الهيكل الأمثل للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المديرية الجهوية للمنطقة الصناعية. Drik سكيكدة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017 ص 03.

توفر الربحية معلومات حول أداء الشركة فكلما زادت الربحية كلما كان أداء الشركة أفضل. يعتبر تعظيم الربح التبرير الإقتصادي لإستمرار الشركة بالإضافة إلى كونه مصدر مهم من مصادر التمويل الذاتي. إلا أنه يمكن تحويل هذا الهدف من صيغة مجردة إلى هدف تعظيم ربحية الملاك. وللتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة عند مفهومين هما الربح والربحية نظرا لأهمية ضبط الاختلاف بينهما.

## المطلب الأول: الربح

للربح عدة مفاهيم نورد منها:

### 1. المفهوم الإقتصادي للربح

يمكن تعريف الربح من مفهوم إقتصادي على أنه: "مقدار التغير في قيمة صافي أصول الوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة". وقد عرف الإقتصاديون الربح بأنه: "مقدار الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية ويعبر عن التغير في القيمة الصافية للوحدة الإقتصادية خلال مدة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

### 2. المفهوم المالي للربح

يمكن تعريف الربح من وجهة نظر المالية بأنه: "الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المتشابهة التي تكون معرضة لنفس الدرجة من المخاطر. ولكي تحقق الإدارة المالية الربح لابد من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر والتكاليف. مع ضرورة إستعمال هذه الأموال في الشركة بطريقة تمكن المؤسسة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيله من إستثمار أموالهم في شركات تكون معرضة لنفس الدرجة من المخاطر"<sup>2</sup>.

### 3. المفهوم المحاسبي للربح

يعني مقدار الفرق بين الدخل المحقق من قبل الشركة خلال فترة زمنية معينة والمصروفات السنوية التي تحملتها هذه خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل"<sup>3</sup>.

لتحديد صافي الربح هناك مدخلان هما:

#### أ- مدخل صافي الربح العملياتي

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 60

<sup>2</sup> العدواني فاطمة الزهراء و زويكري مروة، أثر الهيكل المالي على ربحية الشركة دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية، مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2020، ص 25

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 60

يعنى هذا المدخل بالفرق بين المبيعات الفعلية من جهة وبين التكاليف من جهة أخرى، دون أن يشمل ذلك الفائدة المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، والضرائب وذلك خلال فترة زمنية والتي على الأغلب ما تكون سنة مالية واحدة.

وعليه يمكن حساب صافي الربح باستعمال الصيغة التالية:

صافي ربح العمليات = (المبيعات - تكلفة المبيعات) - المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع قبل الفوائد

ب- مدخل صافي الربح الشامل

يمثل صافي الربح الشامل الفرق بين التكاليف سواء كانت تكاليف المبيعات أو أي تكاليف أخرى غير مرتبطة بالعمليات ودخل المؤسسة من جميع المصادر (المبيعات والإيرادات الأخرى) مع طرح الضرائب أيضا.

يأخذ هذا المدخل بعين الاعتبار عناصر الإيرادات والتكاليف لتحديد صافي الدخل سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية. ويمكن حساب صافي الربح الشامل بتطبيق الصيغة التالية:

صافي الربح الشامل = (الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية)

المطلب الثاني: الربحية

الفرع الأول: مفهوم الربحية

يمكن تعريف الربحية على أنها الربح منسوبا إلى بعض المكونات من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل. تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وتمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها.

كما تعرف الربحية بقدرة الشركة على استخدام مواردها لتوليد إيرادات تتجاوز نفقاتها. بمعنى آخر، قدرة الشركة على جني الأرباح من عملياتها وتعتبر هي واحدة من أربع البنيات الأساسية لتحليل البيانات المالية وأداء الشركة ككل. الثلاثة الأخرى هي الكفاءة، الملائمة، آفاق السوق. ويمكن تعريف الربحية كذلك على أنها العلاقة بين الأرباح التي حققتها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.<sup>1</sup>

تمثل الربحية العلاقة بين البسط والمقام، حيث يتمثل البسط في صافي الربح من العمليات التشغيلية للمؤسسة ويتمثل المقام بحاصل جمع الأصول الجارية أو الثابتة، أو حاصل جمع الخصوم والأصول الخاصة.

تعمل المؤسسات على تحقيق هذه الربحية من خلال قراراتين هامين هما: قرار التمويل وقرار الإستثمار. يتعلق قرار التمويل بكيفية إختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة. أما قرار الإستثمار هو القرار المتعلق بكيفية إستخدام الشركات للموارد المتاحة لها. يظهر أثر قرار التمويل على الربحية من

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرسه، مرجع سابق، ص 36.

خلال ترتيب مصادر الأموال (ديون، أموال خاصة) بشكل يمكن أصحاب الشركة من الحصول على أكبر عائد ممكن. أما قرار الاستثمار فيظهر أثره من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف الأصول.<sup>1</sup>

الربحية هي أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لدى نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. كما تعكس الربحية الأرباح التي تحققها الشركة و مدى قدرة الإدارة بها على اتخاذ القرارات والقيام بالتخطيط العلمي السليم لأنشطتها.<sup>2</sup>

ويمكن القول ان أهمية الربحية تكمن في كونها:<sup>3</sup>

- مؤشرا لتقييم النشاط الاقتصادي؛
- تعبر عن فعالية القرارات المالية؛
- مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلي.

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الربحية

تعد الربحية واحدة من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أي شركة. وقد أصبح تعظيم قيمة الربحية وسيلة لتعظيم الثروة لأن استمرار تحققها سيؤدي إلى المحافظة على استمرار بناء هذه الثروة. إلا أن الشركات تواجه العديد من العوامل التي تؤثر على الربحية بدرجات متفاوتة. وترتبط هذه العوامل من جهة بالبيئة الخارجية للشركة وبالتالي فهي خارج سيطرتها أو داخلية تتعلق بالشركة ذاتها ومن جهة أخرى تتعلق بالبيئة الداخلية للشركة وبالتالي فهي تقع ضمن نطاق سيطرتها.

#### أولاً: العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية

تتأثر ربحية الشركة بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الخارجية. على سبيل المثال لا الحصر، السياسات النقدية، والتضخم، والسياسات الضريبية، والمنافسة.

#### أ- السياسات النقدية و الضريبية:

تقوم السياسات النقدية على مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض النقدي. توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود ومستوى النشاط الاقتصادي. فعند زيادة المعروض من النقود تنخفض أسعار الفائدة، الأمر الذي يشجع الاستثمار ويؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على أرباح الشركات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، العدد 01، يونيو 2015، ص 360.

<sup>2</sup> عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 200، ص 69.

<sup>3</sup> زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، ط 04، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 95.

<sup>4</sup> زياد رمضان، مرجع سابق، ص 291

يقصد بالسياسات الضريبية تلك الإجراءات التي تتبعها الدول في تحصيل إيراداتها لتمويل نفقاتها. فعند لجوء الحكومة لتخفيض معدل الضريبة على أرباح كافة الشركات، فإن هذا من شأنه أن يترك أثرا إيجابيا على أرباحها الصافية. فالحكومة تأمل دائما أن يكون التأثير الإيجابي لتخفيض الضريبة المتمثل في زيادة أرباح الشركات أكبر من التأثير السلبي المتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية لتلك الأرباح.<sup>1</sup>

#### ب- التضخم:

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتمثل في زيادة كبيرة في العرض النقدي وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وينتج عن التضخم اختلال التوازن بين العرض والطلب يصاحبه انخفاض في القدرة الشرائية لنقود. و للتضخم تأثير على ربحية الشركات، حيث أنه يرفع من تكلفة رأسمالها وهو ما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية. كما يؤثر التضخم على الاستثمارات، فالاستثمارات ذات السيولة العالية (كأسهم والسندات وغيرها) تكون أكثر عرضة لآثار التضخم من الاستثمارات ذات السيولة المنخفضة كالأصول الملموسة، وهذا قد يؤثر في العائد.

لهذا يمكن القول أن التضخم قد يسبب في خسائر، حيث تفقد الشركات نسبة معينة من عائد استثماراتها.<sup>2</sup>

#### ج- المنافسة:

سهولة دخول شركات أخرى في الصناعة التي تنتمي إليها وكذلك قدرة هذه الشركات على التوسع والنمو يؤثران على هوامش الربح للشركة، ومن ثم ربحيتها. الصناعة التي تتميز بمعدل نمو مرتفع يتوقع أن تكون هوامش ربحها كبيرة.<sup>3</sup>

#### ثانيا: العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية

تتأثر ربحية الشركة بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الداخلية، تتأثر وتؤثر فيها . على سبيل المثال لا الحصر حجم الشركة، والسيولة، ودوران الأصول.

#### أ- حجم الشركة:

تسعى الشركات لزيادة حجمها من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة أرباحها. ذلك من خلال هذا تستفيد الشركات من ثبات التكاليف الثابتة أو ما يعرف باقتصاديات الحجم، والتي تعبر عن تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أو حجم المؤسسة.

يمكن قياس حجم الشركة من خلال رأسمالها أو حجم الموجودات أو حجم المبيعات ..، ويعبر عن قدرة الشركة على التوسع في الاقتراض دون تردد، الأمر الذي يعزز من ثقة المقترضين، على اعتبار أن الشركة التي تتميز برأسمال مرتفع، ومصادر مالية متعددة، وحجم إنتاج واسع ، تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، 199، ص 288

<sup>2</sup> العدواني فاطمة الزهراء و زويكري مروة، مرجع سابق، ص 28

<sup>3</sup> العدواني فاطمة الزهراء ، مرجع سابق، ص 29.

المالية مقارنة بغيرها من المؤسسات. و عليه تم التأكيد على وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وربحيته مما يشير إلى أن الموجودات تستخدم بشكل فعال لزيادة أرباح الشركات.<sup>1</sup>

ب- السيولة:

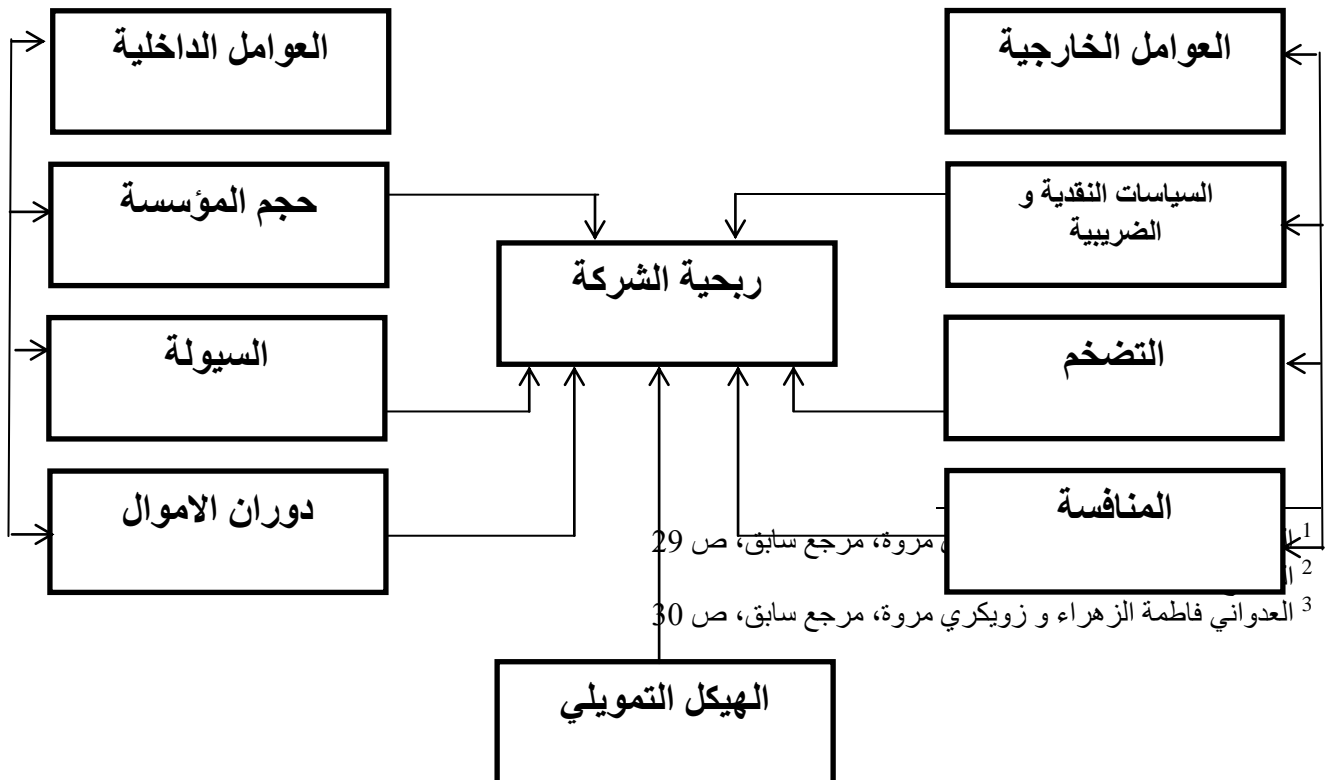
السيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان. فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأموال الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، والاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد أو تحقق عوائد منخفضة هذا ما يتعارض مع هدف الربحية. من هنا فإنه يجب على الشركة خلق توازن بين السيولة والربحية.<sup>2</sup>

تعتبر السيولة عن قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، بمعنى آخر هي انسياب حركة النقدية (الأنشطة التشغيلية والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير دون ضغوط غير عادية.<sup>3</sup>

ج- دوران الأموال:

يكشف مؤشر دوران الأموال عن الكمية من الأموال التي تتولد عند كل دينار مستثمر في الشركة. ويمثل دوران الأصول الفعالية الإنتاجية للشركة. كلما ارتفع معدل دوران الأصول كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمرين في الأصول الثابتة أو التجارية.

شكل رقم (01) : العوامل المؤثرة على ربحية الشركة



المصدر : بن عيشة كريمة ، بن عياش مريم، أثر الهيكل التمويلي على ربحية المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة جيجل 2018، ص 69.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي و الربحية

تحديد الهيكل المالي يعد من أهم القرارات التي تتخذها الشركة، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها و ممارسة أنشطتها المختلفة. وهو يتعلق بالمفاضلة بين مصادر الأموال المتاحة للشركة سواء كانت أموال الملكية أو أموال الديون، سواء كانت مصادر طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل كما يتعلق باختيار المصادر التي تسهم في تدنية التكاليف وتعظيم ربحية الشركة. في هذا الجزء سنبحث في العلاقة بين الربحية ومختلف مصادر التمويل.

### الفرع الأول: العلاقة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل والربحية

يعتبر التمويل بالقروض القصيرة الأجل أقل تكلفة من التمويل بالقروض طويلة الأجل أو سندات الدين وبالتالي أكثر ربحية ويرجع ذلك لسببين:

أ- أن أسعار الفائدة القصيرة الأجل تكون أدنى عادة من أسعار الفائدة الطويلة الأجل لأن درجات المخاطرة مرتبطة بالتسليف طويل الأجل

ب- أن الاقتراض القصير الأجل يعطي الشركة مرونة أكبر ذلك أن الشركة تستطيع أن تسدد القرض القصير الأجل عند استحقاقه أو تجده بحسب احتياجاتها للأموال. فإذا تناقصت حاجة الشركة للأموال وكانت قروضها طويلة الأجل فإن على الشركة تحمل تكاليف الفائدة العالية على هذه القروض في أوقات لا تحتاج فيها إلى التمويل مما يزيد من تكاليف التمويل و يخفض من ربحية الشركة. نستنتج من هذا أنه بصورة عامة كلما قصرت آجال استحقاق ديون الشركة كلما كان الخطر أكبر و الربحية أعلى و العكس صحيح.<sup>1</sup>

إن قرار هيكل رأس المال أمر حاسم لأي منظمة تجارية، و ذلك بسبب تأثير مثل هذا القرار على قدرة المنظمة على التعامل مع بيئتها التنافسية. حسب دراسة العلاقة بين هيكل رأس المال و ربحية الشركات المدرجة في سوق الخليج للأوراق المالية خلال الفترة (1998-2002) تبين وجود علاقة ايجابية كبيرة بين

<sup>1</sup> العدوانى فاطمة الزهراء و زويكري مروة، مرجع سابق، ص 37.



الهيكل المالي للشركات و ربحيتها ( معدل العائد،) مما يشير إلى أن الشركات الرابحة تستخدم المزيد من الديون قصيرة الأجل لتمويل عملياتها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: العلاقة بين المصادر الممتلكة طويلة الأجل و الربحية

إن نسبة الهيكل المالي إلى العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية كل على حدة، له تأثير ايجابي، مما يدل على أن زيادة التمويل بالاحتياطات و الأرباح المحتجزة يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح.

ان التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة يعتبر أفضل بدائل التمويل و تأتي هذه الأفضلية من كونه أرخص بدائل التمويل أي أقلها كلفة والذي تكاد تكون معدومة و يعبر عنها بكلفة الفرصة البديلة.

يتمثل التمويل بالملكية أساسا في زيادة أصحاب حقوق الملكية لحصصهم في ملكية الشركة، سواء تم ذلك في شكل حصص مدفوعة من جانب أصحاب حقوق الملكية ا و اسهم مجانية بنصيبهم من الأرباح، فيؤثر ذلك على صافي الأرباح المحققة.

تشير الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بشكل كبير بين الربحية و تمويل الأسهم و بين الأرباح المحتجزة. فزيادة الأرباح المحتجزة يمكن زيادة حقوق الملكية. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة التي تبحث عن العلاقة بين الربحية و رأس المال ل 1976 شركة صغيرة في تايوان خلال الفترة 1992-1997 بالنظر إلى هذه النتيجة نستنتج أن حقوق الملكية في هيكل التمويل تزيد من ربحية الشركات بشكل ملحوظ.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: العلاقة بين المصادر المقرضة طويلة الأجل و الربحية

إن التمويل طويل الأجل يؤثر و بدرجة كبيرة على مقدار الأرباح التي من الممكن أن تحصل عليها الشركات. وبالتالي من الممكن أن ينعكس ذلك على الميزة التنافسية للشركة وقدرتها على البقاء والنجاح في العمل.

تساعد أشكال التمويل الطويل الأجل على تقليل مستوى المخاطرة التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة و إشكال التمويل الطويل الأجل هي ذات كلفة اقل بالمقارنة مع مصادر التمويل القصيرة الأجل.

تشير الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية و نسبة الدين، و السبب في ذلك أن الشركات التي تتمتع بربحية متدنية وتواجه فرصا استثمارية جيدة دون شك ستلجأ إلى التمويل الخارجي و ستبدأ بالديون قبل إصدار حقوق الملكية. ووفقا لمبدأ التدرج في استخدام مصادر التمويل هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الديون في الشركة .

وجود علاقة عكسية بين الدين و الربحية في المناطق التي يكون فيها الطلب على الائتمان المصرفي أعلى (يكون العرض المصرفي أقل) فان الارتباط السلبي يخيم عليه تأثير عكسي. قلة الموارد المالية تجعل تقييم

<sup>1</sup> العدوانى فاطمة الزهراء و زويكري مروة، مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> العدوانى فاطمة الزهراء و زويكري مروة، مرجع سابق، ص 39.

الجدارة الائتمانية أكثر انتقائية، وبالتالي تعتبر الشركات ذات الرافعة المالية العالية هي الشركات التي لديها ربحية أعلى في المقام الأول .

بالنسبة للشركات التي تعاني من تعارض الوكالات وترغب في جمع الأموال للعمليات أو التوسعات لا ينبغي إعطاء نسبة الديون الأعلى الأولوية. يجب ضمان الجمع الصحيح بين حقوق الملكية والديون مع إعطاء حقوق الملكية الأولوية على الديون. ويتجلى ذلك من النتيجة عندما ترتبط حقوق الملكية بمفردها بشكل ايجابي بالربحية ولكن نسبة الدين وحدها مرتبطة بشكل سلبي.

لا يجب أن تعتمد أي شركة فقط على قضية تمويل الديون في هيكل رأس مالها لتحقيق الربحية. هذه النتيجة توصلت إليها دراسة على الشركات المدرجة في نيجيريا بهدف التحقق من العلاقة بين ربحية تمويل الأسهم للشركات النيجيرية المدرجة ونسبة الديون في تمويلها<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

#### المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات تناولت موضوع دراستنا سنورد بعض الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها كما يلي:

#### الدراسة الأولى:

**Daive,Hutchinson and Raymond A .K.cox(2007)**

وهي مقالة صادرة عن مجلة : financial Econmics,word scientific , vol 03, N1 Annals of , Singapore, 2007

#### **تحت عنوان: The causal relationship between bank capital and profitability**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين هيكل رأس المال و العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول في البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

و ذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لفترتين مختلفتين، الفترة الأولى الممتدة من 1983 إلى 1989 وهي الفترة الأقل تنظيماً من ناحية وجود التنظيمات الاحترافية، أما الفترة الثانية من 1996 إلى 2002 وهي الفترة الأكثر تنظيماً و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

<sup>1</sup> العدوانى فاطمة الزهراء و زويكري مروة، مرجع سابق، ص 40.

وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي و العائد على حقوق الملكية خلال الفترتين .و أيضا توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الممتلك و العائد على الأصول.  
الدراسة الثانية:

Suleiman M, Abbadi, Nour Albu –rubB(2012)

وهي عبارة عن مقالة صادرة عن:

British journal of economics, Finance and management sciences, vol 3, N2, USA, 2012.

تحت عنوان: **The effect capital structure on the performance of palestinian financial institutions:**

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة بين كفاءة السوق و هيكل المالي للمؤسسات المالية الفلسطينية و تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 22 بنكا ( تجاريا، استثماريا، إسلاميا) للفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن الرفع المالي له تأثير سلبي على ربحية البنوك ؛
- أن الرفع المالي له تأثير سلبي على القيمة السوقية للبنك و يوجد تأثير إيجابي قوي بين القيمة السوقية و العائد على الموجودات ؛

وقد حددت الدراسة نموذجا لقياس الهيكل المالي على كفاءة البنك، كفاءة البنك تم قياسها بنسبة العائد على الحقوق الملكية و نسبة العائد على الأصول و الهيكل المالي يتم قياسه بنسبة إجمالي الودائع إلى الأصول، إجمالي القروض إلى الأصول، و إجمالي نسبة القروض إلى الودائع.  
الدراسة الثالثة :

: Olivier and Mélanie (2007)

تحت عنوان: **Les déterminants de la structure financière des entreprises Belges**

تمحورت هذه الدراسة في أهم المحددات التي تؤثر على الهيكل المالي لعينة مكونة من 150 مؤسسة بلجيكية حيث هدفت الدراسة إلى تعظيم القدرة التنبئية لمستوى الدين الكلي للمؤسسات البلجيكية، و تم استخدام طريقة الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة( المروددية المالية السيولة، الضمانات، المروددية، الحجم و النمو) من أهم النتائج التي توصلت إليها :  
وجود علاقة إيجابية لكل من النمو والمروددية المالية مع الديون، أما السيولة، الضمانات، المروددية و الحجم فتوصلت إلى علاقة سلبية مع الديون.  
الدراسة الرابعة :

.A :M.Goyal5(2013)

وهي عبارة عن المقالة الصادرة عن :

International journal of business and management invention, vol 2, N10, India, 2013.

تحت عنوان:

### Impact of capital structure on performance of listed public sector banks in india

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك في الهند المدرجة البورصة الوطنية و ذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية للفترة 2008 إلى 2012 و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة إيجابية للديون القصيرة الأجل على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية و العائد الموجودات ؛

- توجد علاقة سلبية بين الديون الطويلة الأجل على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية و العائد على الموجودات.

الدراسة الخامسة :

: Wilson and al ( 2010)

### تحت عنوان : Capital structure in Brazilian small and medium enterprises.

تبحث هذه الدراسة في محددات قرارات هيكل رأس مال الشركات الصغيرة و المتوسطة، حيث أجرى هذا التحليل التجريبي باستخدام قاعدة بيانات غير مسبوقة تضم أكثر من 20.000 شركة برازيلية، مقرها في ولاية ساو باولو، تمتد على مدار 13 عام من 1994 إلى 2006 ، حيث درست كل من المردودية، النمو والحجم وكانت النتائج كما يلي:

- أثرت المردودية سلبا على الرافعة المالية في حين النمو والحجم أثر إيجابا على الرافعة المالية.

الدراسة السادسة :

Ayberk and al ( 2016)

تحت عنوان: « The evidence from European energy companies»

الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي تحديد العوامل التي تؤثر على هيكل رأس المال للشركات العاملة في قطاع الطاقة، في هذا السياق تم إجراء دراسة لعينة مكونة من 79 شركة طاقة أوروبية تعمل بين عامي 1994 إلى 2006، تم استخدام طريقة الانحدار الخطي لتفسير العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ( هيكل الأصول، السيول )، وتم التوصل إلى أن هيكل الأصول أثر إيجابا على الرافعة المالية في حين السيولة أثرت سلبا على الرافعة المالية.

### المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تعتبر هذه الدراسات السابقة أساس بناء موضوع بحثنا من خلال المساهمة في تحديد مؤشرات الدراسة والتي تتمثل في الهيكل المالي ودوره في ربحية البنوك التجارية، حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات

السابقة لاختلاف البيئة الاقتصادية والزمنية ، حيث نجد أن أغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات اقتصادية مختلفة وفي اطار زمني سابق فمثلا نجد دراسة **Daive, Raymond (2007)**، هدفت إلى التعرف على العلاقة بين هيكل رأس المال و العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول في البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، أما دراسة **Wilson and al (2010)** فتبحث في محددات قرارات هيكل رأس مال الشركات الصغيرة و المتوسطة ما بين 1994-2007، بينما دراستنا الحالية ركزت على دراسة البنك الوطني الجزائري **BNA** بولاية ورقلة-الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2010-2020.

أما من حيث حجم العينة فنجد أغلب الدراسات ركزت على دراسة العديد من المؤسسات المالية العامة والخاصة بينما دراستنا الحالية ركزت على دراسة البنك الوطني الجزائري **BNA** بولاية ورقلة، أما دراسة **Olivier and Mélanie (2007)** ركزت على دراسة أهم المحددات التي تؤثر على الهيكل المالي لعينة مكونة من 150 مؤسسة بلجيكية.

فمن حيث نتائج الدراسات السابقة نجد دراسة **M.Goyal5(2013):A**.توصلت إلى وجود علاقة إيجابية للديون القصيرة الأجل على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية و العائد الموجودات، في حين توصل **Olivier and Mélanie (2007)** إلى وجود علاقة إيجابية لكل من النمو والمردودية المالية مع الديون، أما السيولة، الضمانات، المردودية و الحجم فتوصلت إلى علاقة سلبية مع الديون، بينما توصل **Daive, Raymond (2007)** إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الممتلك و العائد على الأصول. في حين توصلت دراستنا الحالية إلى نتيجة مفادها أنه عند زيادة نسبة الاقتراض تعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح من خلال الاستفادة من الوفورات الضريبية، وأيضا عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات من خلال استخدامه في أنشطة استثمارية مربحة أدت إلى رفع نصيب ربحية موجوداتها وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى .

## خلاصة:

لقد سلط هذا الفصل الضوء على مضامين و مفاهيم الهيكل المالي و الربحية و علاقة كل عنصر مع بعضهم البعض كما سلط الضوء على أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع الحالي، توصلنا من خلال عرض هذا الفصل إلى أن المؤسسة المالية تلجأ عادة لتمويل نشاطاتها من مصادر مختلفة تتضمن تلك المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية. فالشركة التي تتميز بارتفاع ربحيتها وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح فإنها تلجأ إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة ودرجة أكبر على حقوق الملكية المتمثلة في الأرباح المحتجزة يجب أن تتوافر لدى الإدارة المالية للمؤسسة القدرات الكافية لتقييم أثر استعمال مصادر التمويل المختلفة على ربحية الشركة.

إن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى هدف تعظيم الثروة، لأن استمرار تحققها سيؤدي إلى المحافظة على استمرار قيمة هذه الثروة و تعد الربحية أهم المؤشرات التي تأخذ بالاعتبار عند تقييم قوة أي شركة وموقعها المالي و المحاسبي.

# الفصل الثاني:

أثر الهيكل المالي علي ربحية البنوك التجارية في البنك  
الوطني الجزائري BNA في فترة 2020/2010

## تمهيد:

بعد التطرق في الجزء النظري إلى الهيكل المالي و الربحية في البنوك التجارية التي في موضوع دراستنا. سيعالج هذا الفصل الدراسة التطبيقية للتعرف على أثر الهيكل المالي علي ربحية في البنوك التجارية بالجزائر بالتركيز على عينة الدراسة وهي بنك الوطني الجزائري BNA بهدف الإلمام أكثر بالجانب التطبيقي لدراسة ، وذلك انطلاقا من تحليل الهيكل المالي للبنك التجاري عينة الدراسة و تقييم أدائه المالي، و بالاعتماد على طرق المستخدمة في جمع وتلخيص المعطيات و البيانات للتعريف بمتغيرات الدراسة و كيفية قياسها، و أدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات البيانات المجمعة، لتوضيح مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في البنك التجاري عينة الدراسة ،ومن أجل التحليل و اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كالآتي:

في المبحث الأول سنتطرق لتحليل الهيكل المالي و الربحية بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010

أما في المبحث الثاني فسنعمق دراستنا من خلال التطرق لقياس أثر الهيكل المالي علي ربحية بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010.



## المبحث الأول: تحليل الهيكل المالي والربحية بنك الجزائر BNA في فترة 2020/2010

في هذا الجزء طرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة كما سنحاول دراسة أثر الهيكل المالي علي ربحية البنوك التجارية لعينة الدراسة (بنك الوطني الجزائر BNA ) خلال فترة 2020/2010 و ذلك بإستخدام أدوات الإحصائية .

### المطلب الأول : تقديم البنوك التجارية في الجزائر و البنك الوطني الجزائري BNA

سننطلق في مايلي لتقديم مجتمع و عينة الدراسة.

#### الفرع الأول : نبذة على البنوك التجارية في الجزائر (مجتمع الدراسة)

إختارنا البنوك التجارية لتكون كمجتمع لدراسة و هنا يمكن تعريفها:

تلك المؤسسات المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول و دائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج و المساهمة في إنشاء المشاريع و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية طبقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.<sup>1</sup>

و يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها: تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة. الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

لقد تم إختيار عينة الدراسة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع ، و بما أن الموضوع يتعلق بتحليل مؤشرات الهيكل المالي و أثره علي ربحية البنوك التجارية وقع الإختيار علي إحدي هذه البنوك و هي بنك الوطني الجزائري فرع ورقلة خلال فترة 2010/2020.

### **1- تعريف البنك الوطني الجزائري BNA:**

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في انعاش الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العام أو الخاص و إن الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انتقالية و هي مرحلة اقتصاد السوق و أهم ما يميزها خصوصية المؤسسات العمومية ، لذا سوف نتناول عدة نقاط من أجل تقديم شامل للبنك الوطني الجزائري و تتمثل فيمايلي :

### **2- نشأة البنك الوطني الجزائري :**

إن البنوك التجارية أولى البنوك ظهورا و ذلك نظرا لأهمية نشاطها الاقتصادي حيث تلعب المؤسسات المالية دور المنشط الاستثماري لمختلف المجالات و لم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك إلا في سنة 1966 أي بعد أن ظهرت فكرة تأمين البنوك الأجنبية حيث تم إنشاء بنوك تجارية ذات صيغة وطنية قصد خلق شبكة نقدية و مصرفية تتماشى مع الاقتصاد الجزائري .

<sup>1</sup>فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر و التوزيع، ط3 عمان، 2006 . ص .

<sup>2</sup>أكرم حداد، مشهور، النقود و المصارف مدخل تحليلي و معاصر، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2010 ، ص144-145

ومن هذه البنوك نجد البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ سنة 1966 م بمرسوم 13 جوان 1966 م محل القرض العقاري الجزائري التونسي .

البنك الوطني الجزائري شركة ذات رأسمال 150000000000.00 مليار دينار جزائري المسمى فيها الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 8 شارع اريسطو " شي غيفارا" ، ويضم البنك الوطني الجزائري حاليا وكالة موزعة على 20 مديرية جهوية.

### 3- مهام البنك الوطني الجزائري:

من بين أهم المهام المنوطة بالبنك الوطني الجزائري نذكر مايلي :<sup>1</sup>

- تنفيذ برامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية .
- إقراض المنشأة الصناعية منها العامة والخاصة.
- خصم الأوراق التجارية.
- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية.
- التدخل في عمليات الصرف لأجل أو فورا.
- لعب دور المراسل بالنسبة للبنوك التجارية.
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا .

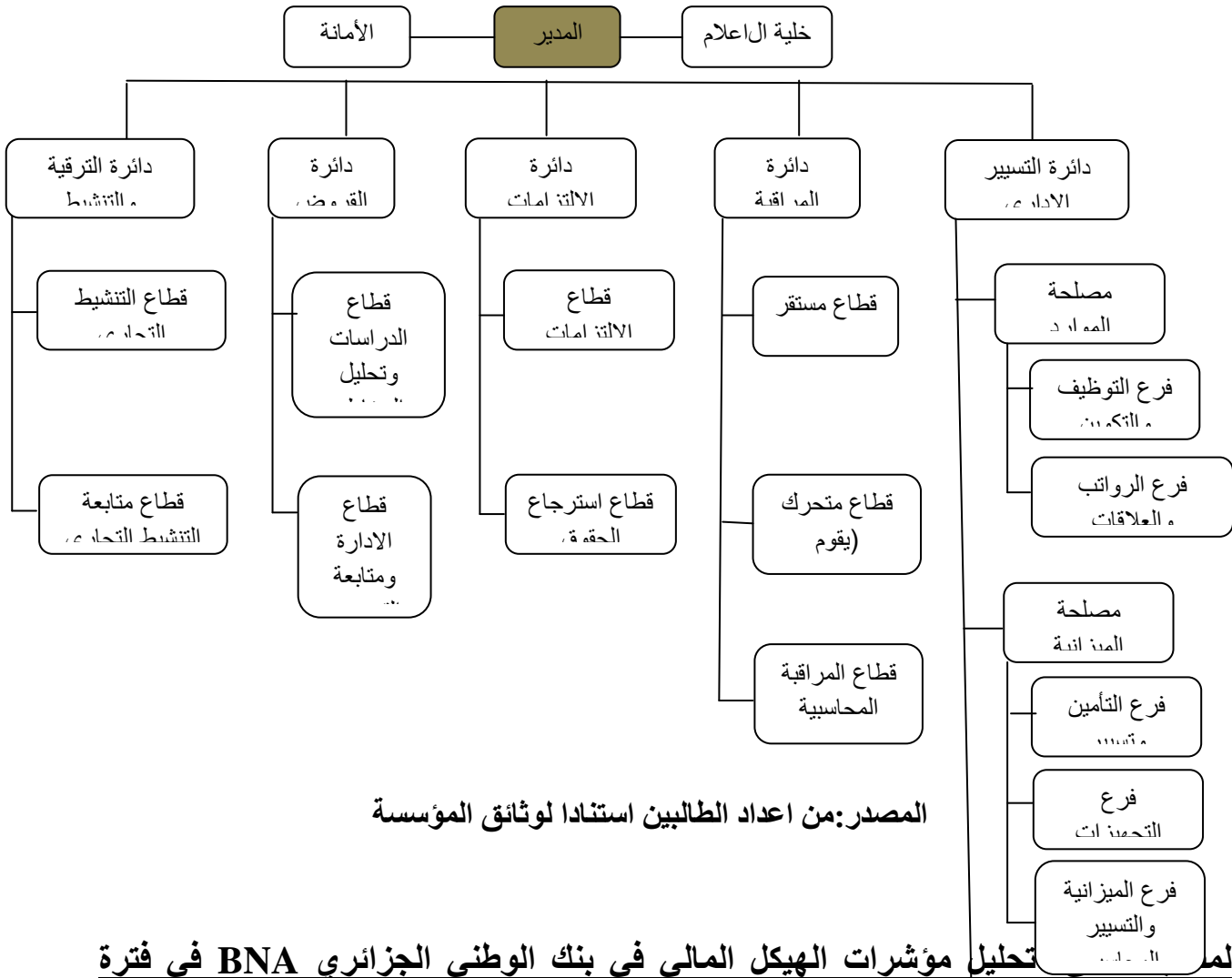
### 4- أهداف البنك الوطني الجزائري :

هناك عدة أهداف يسعى إلى تحقيقها البنك الوطني الجزائري BNA وهي :

- التكفل بإدارة أموال الدولة.
- تسهيل وتسيير الحسابات وكذا العمليات المحاسبية .
- تلبية حاجات المواطنين وضمان أموالهم.
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التمويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق.
- توسيع ونشر الشبكة وتقريبها من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية .
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية .
- تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والنقدية.

<sup>1</sup> حليلة ميدون ، خيرة مساعد ، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في البنوك ، التكوين المهني بوغفالة ورقلة دفعة مارس 2014 ، ص 93.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي لمديرية البنك:



المصدر: من اعداد الطالبين استنادا لوثائق المؤسسة

### المحلل مؤشرات الهيكل المالي في بنك الوطني الجزائري BNA في فترة

**010** مساعد أمن  
 سنعلم  
 الموم مهندس تقني  
**الفر** الاقتراض على اجمالي الموجودات DTA

يتم احتساب نسبة الاقتراض بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات و تشمل هنا إجمالي الديون كافة أنواع الديون سواء قصيرة أو طويلة الأجل، لذا فان هذا المعدل يعطي مؤشرا للمدى الذي وصل إليه البنك في تمويل موجوداته من أموال الاقتراض أو أموال الغير. ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى زيادة درجة المخاطر التي

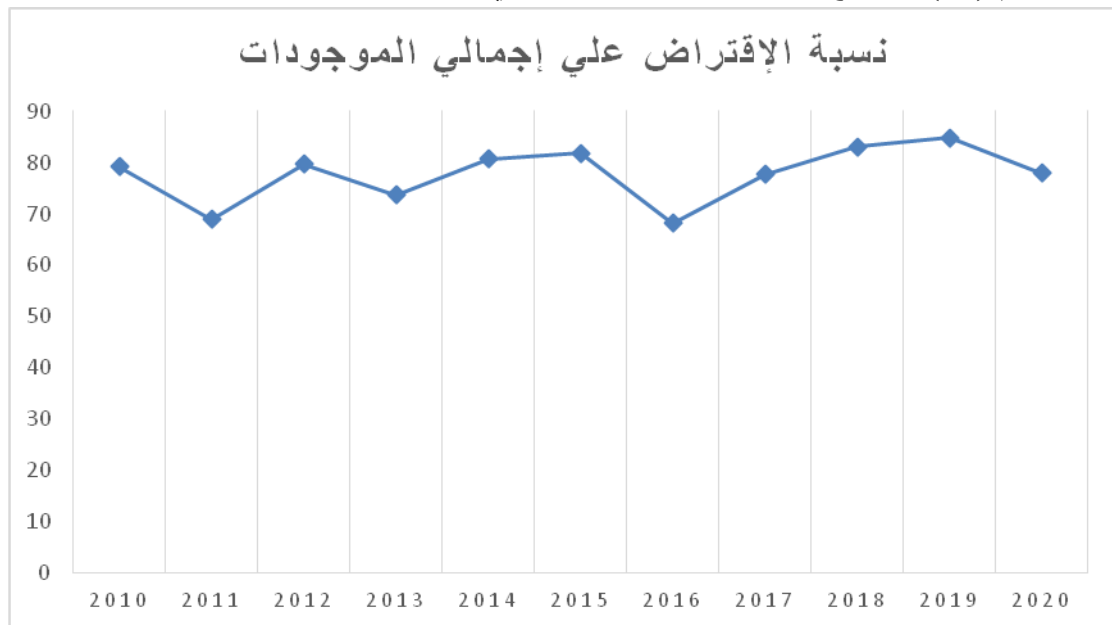
يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المقرضة و كذلك ملاك البنك و يمكن التعبير عن هذا المعدل باستخدام المعادلة التالية:

نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA: إجمالي الديون / إجمالي الموجودات  
الجدول رقم (01): نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات في البنك الوطني الجزائري BNA

البيان السنوات	إجمالي الديون	إجمالي الموجودات	نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات
2010	1062090975	1341211616	79.18891864
2011	1049186701	1521174069	68.9721658
2012	1466306590	1840371250	79.67449994
2013	1563578867	2122605141	73.66319985
2014	1938033475	2402874926	80.65477959
2015	2184872337	2669850253	81.83501434
2016	1897832686	2781226199	68.23726481
2017	2203876370	2836002225	77.7106714
2018	2453065555	2955466311	83.00096489
2019	2787978642	3287141159	84.81469177
2020	2700438077	3466126920	77.90938241
المتوسط الحسابي			77.78

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على البيانات المالية للبنك

الشكل رقم (03): يوضح نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات



المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على البيانات المالية للبنك

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (03) الذين يوضحان نسبة الاقتراض على اجمالي الموجودات في البنك الوطني الجزائري BNA نلاحظ تفاوت و تباين في ما يخص هذه النسبة خلال سنوات الدراسة. حيث قدرت هذه النسبة سنة 2010 ب 79.18% ثم انخفضت الى 68.97% و ذلك سنة 2011 ، أما في سنة 2012 فقد ارتفعت الى 79.67% و هذا دلالة على ارتفاع الديون لتلك السنة ، أما سنة 2013 فقد تراجعت النسبة الى 73.66% اين يرجع ذلك لانخفاض طفيف في الديون، و فيما يخص سنة 2014 و 2015 فقد سجلت نسبتي 80.65-81.83% و هذا يعتبر ثبات جزئي في هذه النسبة. و سنة 2016 شهدت النسبة انخفاض كبير اين تراجعت الى 68.23% و ارتفعت ارتفاع ملحوظ سنة 2017 بنسبة قدرت ب 77.71% اما سنة 2018 فقد ارتفعت الى نسبة 83% و واصلت الارتفاع سنة 2019 وصولا الى نسبة 84.81% كأكبر نسبة سجلا خلال فترة الدراسة ثم تراجعت سنة 2020 الى 77.90%. عند ملاحظة للنتائج المدروسة سابقا خلال فترة الدراسة نجد ان البنك الوطني الجزائري إذ حقق متوسط حسابي عالي لهذه النسبة و هذا ما يدل على ان البنك الوطني الجزائري BNA يعتمد على الديون في تمويل أصوله اين بلغ المتوسط الحسابي للبنك الوطني الجزائري قيمة 77.78%.

### الفرع الثاني: نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات و تحسب هذه النسبة على النحو التالي :

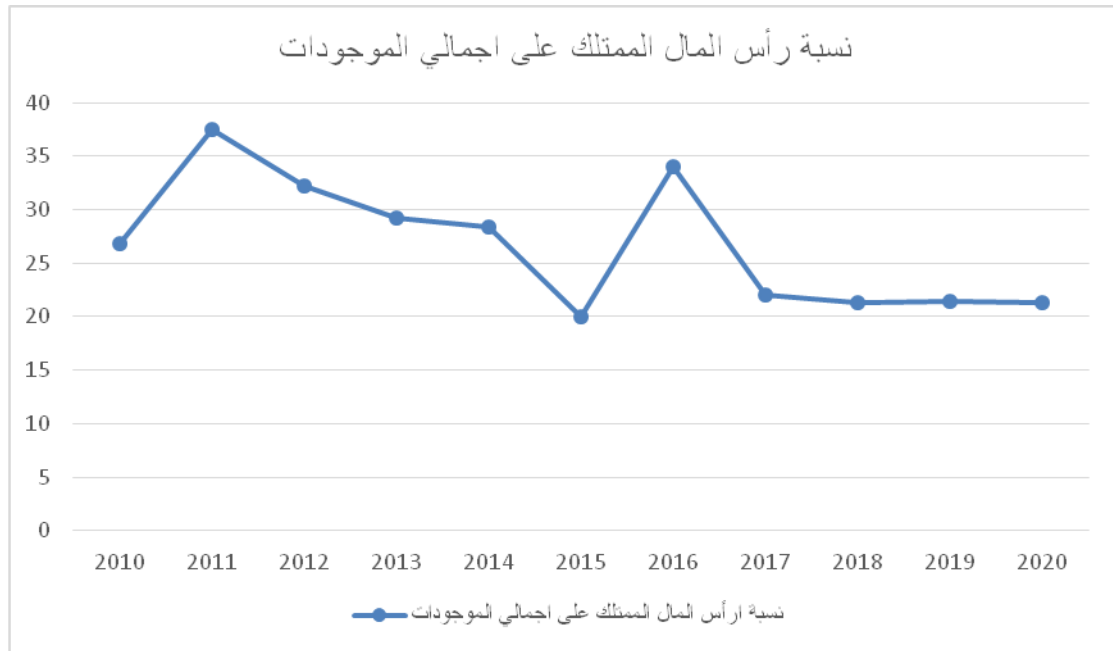
نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات = رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات

الجدول رقم (02): يوضح نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات

السنوات	البيان	رأس المال الممتلك	إجمالي الموجودات	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات
2010		359594381	1341211616	26.81116
2011		571476081	1521174069	37.56809
2012		593773127	1840371250	32.26377
2013		621551698	2122605141	29.28249
2014		682585811	2402874926	28.40705
2015		534208882	2669850253	20.00895
2016		945538492	2781226199	33.99718
2017		624756902	2836002225	22.02949
2018		629233795	2955466311	21.29051
2019		704004326	3287141159	21.41692
2020		739832795	3466126920	21.34465
متوسط الحسابي			26.76	

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على البيانات المالية للبنك

الشكل رقم (04): يوضح نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات



من خلال الجدول رقم (02) و الشكل رقم (04) الذين يوضحان نسبة رأس المال الممتلك على اجمالي الموجودات في البنك الوطني الجزائري BNA نلاحظ تفاوت و تباين في ما يخص هذه النسبة خلال سنوات الدراسة

حيث قدرت هذه النسبة سنة 2010 ب 26.81% ثم ارتفعت الى 37.56% و ذلك سنة 2011 ، أما في سنة 2012 فقد انخفضت الى 32.26% أما سنة 2013 فقد تراجعت النسبة الى 29.28% و فيما يخص سنة 2014 فقد سجلت نسبة 28.40% و 2015 سجلت نسبة 20%. و سنة 2016 شهدت النسبة ارتفاع ملحوظ اين سجلت نسبة 33.99% و انخفضت انخفاض ملحوظ سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 22.02% اما سنوات 2018 و 2019 و 2020 فقد سجلت نسب 21.29%- 21.41%- 21.34% على التوالي.

عند ملاحظة للنتائج المدروسة سابقا خلال فترة الدراسة نجد ان البنك الوطني الجزائري إذ حقق متوسط حسابي عالي لهذه النسبة و هذا ما يدل على ان البنك الوطني الجزائري BNA يعتمد على رأس المال الممتلك في تمويله وهذا ما يتوافق مع النتائج نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات التي تم التوصل إليها سابقاً أن بنك الوطني الجزائري يعتمد على الديون بنسبة أقل في تمويل أصوله اين بلغ المتوسط الحسابي للبنك الوطني الجزائري قيمة 26.76% .

### المطلب الثالث: تحليل نسب الأداء المالي لباك الوطني الجزائري في فترة 2010-

**2020:**

#### الفرع الأول: نسبة العائد على الموجودات ROA :

هذه النسبة هي مؤشر على ربحية البنك فيما يتعلق بإجمالي أصوله ، وهي تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. يُعرف أيضًا باسم عائد الاستثمار ، ويستخدم لمقارنة البنوك والمؤسسات في

القطاعات المماثلة لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول ، حيث تتكون الخصوم من إجمالي المطلوبات (الأصول). تشغيلي واستناداً إلى الحساب التالي لحساب النسبة المئوية لعائد الاستثمار:

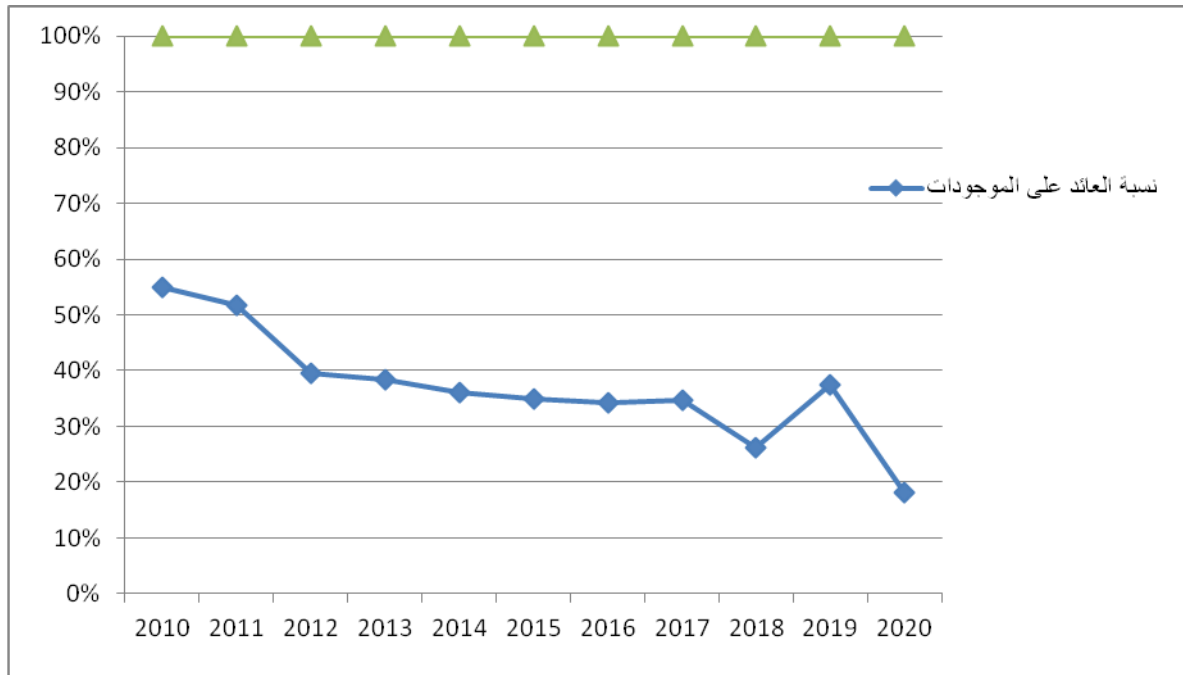
نسبة العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات

الجدول رقم (03): يوضح نسبة العائد على الموجودات ROA

السنوات	إجمالي الموجودات	صافي الربح بعد الضريبة	نسبة العائد على الموجودات
2010	1341211616	32599909	2.43063128
2011	1521174069	34819139	2.2889648
2012	1840371250	27180499	1.47690304
2013	2122605141	30238400	1.42458903
2014	2402874926	29784457	1.23953422
2015	2669850253	29537515	1.10633602
2016	2781226199	31419896	1.12971379
2017	2836002225	29986747	1.05735978
2018	2955466311	35832184	1.21240374
2019	3287141159	19064195	0.57996277
2020	3466126920	23047665	0.66494002
متوسط الحسابي	1.32		

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على البيانات المالية للبنك

الشكل رقم (05): يوضح نسبة العائد على الموجودات



من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم(05) الذين يوضحان نسبة العائد على الموجودات في البنك الوطني الجزائري BNA نلاحظ تفاوت و تباين في ما يخص هذه النسبة خلال سنوات الدراسة ، حيث قدرت هذه

النسبة سنة 2010 ب 2.43% ثم انخفضت انخفاض طفيف فقط لتسجل 2.28% و ذلك سنة 2011 ، أما في سنة 2012 فقد واصلت الانخفاض إلى 1.47% أما في سنة 2013 فقد ارتفعت قليلا مسجلة نسبة 1.42% و فيما يخص سنة 2014 فقد عاودت الانخفاض إلى نسبة 1.23% ونفس الشيء يقال عن سنة 2015 حيث سجلت نسبة 1.10%.

وفي سنة 2016 عرفت ارتفاع طفيف جدا لتصل إلى نسبة قدرت ب 1.12% ، أما في سنة 2017 فقد شهدت النسبة انخفاضا طفيفا أين سجلت نسبة 1.05% ، لكن شهدت هذه النسبة ارتفاعا سنة 2018 لتصل إلى نسبة 1.21% أما في سنة 2019 فقدت عرفت النسبة انخفاضا من جديد لتصل إلى 0.57% وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة ككل ، لتعرف من جديد ارتفاعا طفيفا جدا سنة 2020 لتصل إلى نسبة 0.66% .

و يتبين من الجدول رقم (03) أن متوسط في البنك الوطني الجزائري يعكس حسن إدارة هذا البنك في توظيف موارده المالية في استثمارات مربحة ، اين بلغ المتوسط الحسابي للبنك الوطني الجزائري قيمة 1.32% .

### الفرع الثاني: نسبة العائد على حقوق الملكية ROE :

تقيس هذه النسبة نصيب ما يحصل عليه المساهمون في البنك من الأرباح الناتجة عن استثماراتهم لأموالهم في نشاطات البنك و تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة العائد على حقوق الملكية : صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

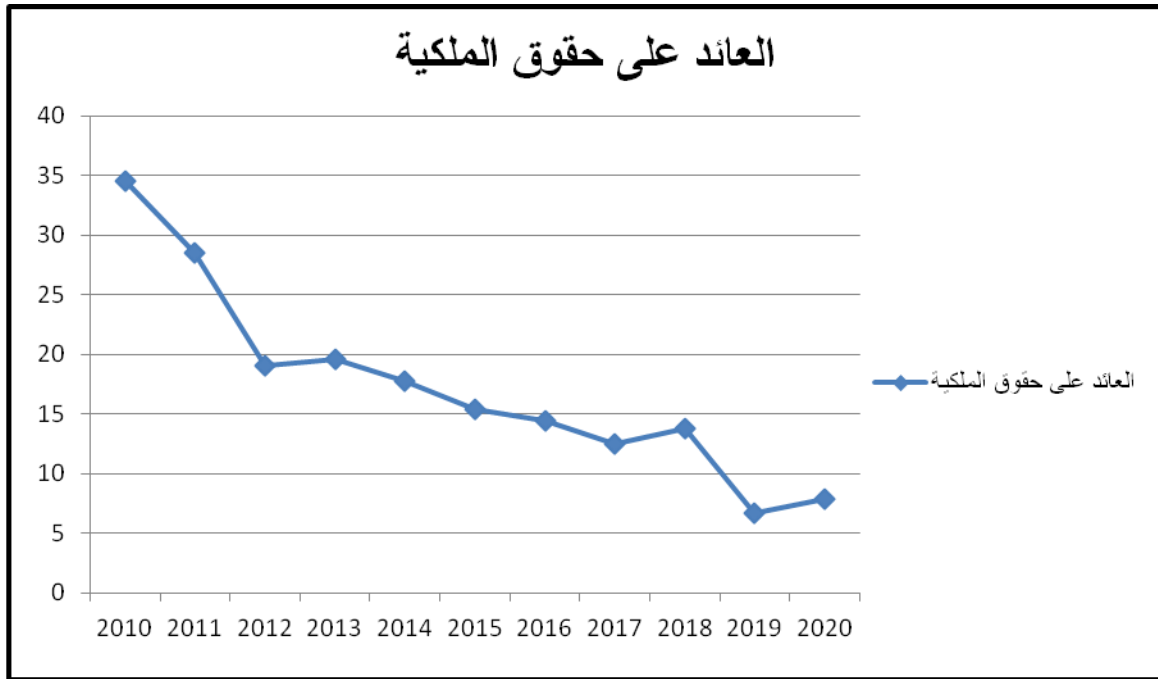
الجدول رقم (04): يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية ROE

السنوات	البيان	صافي الربح بعد الضريبة	حقوق الملكية	نسبة العائد على الموجودات
2010		32599909	94308107	34.56745134
2011		34819139	120935788	28.7914269
2012		27180499	143471883	18.94482628
2013		30238400	166515256	18.15953729
2014		29784457	170532917	17.46551782
2015		29537515	194914040	15.15412384
2016		31419896	210837553	14.90241921
2017		29986747	235242892	12.74714264
2018		35832184	252408093	14.19613118
2019		19064195	288108564	6.617017813
2020		23047665	297694908	7.742042064
	متوسط الحسابي	17.20		

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على البيانات المالية للبنك



الشكل رقم (06): يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية



#### المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (06) الذين يوضحان نسبة العائد على حقوق الملكية في البنك الوطني الجزائري BNA نلاحظ كذلك تفاوت و تباين في ما يخص هذه النسبة خلال سنوات الدراسة ، حيث قدرت هذه النسبة سنة 2010 ب 34.56% وهي أعلى نسبة خلال كل سنوات الدراسة المعنية لتعرف انخفاضا ملحوظ في سنة 2011 وتسجل نسبة 28.79% ، وتواصل الانخفاض في سنة 2012 وتسجل نسبة 18.94% ، وبعدها في سنة 2013 عرفت انخفاضا طفيف جدا لتصل إلى 18.15% وبعدها تعاود الانخفاض في سنة 2014 لتصل إلى 17.46% ونفس الشيء يقال على سنوات 2015 و2016 و2017 وتسجل انخفاض على التوالي بنسب 15.15% و14.90% و12.74% ، لتسجل بعدها كذلك ارتفاع طفيف في سنة 2018 مسجلة نسبة 14.19% ولنشهد بعدها انخفاض ملحوظ وصل إلى 6.61% في سنة 2019 وهي أقل نسبة خلال مرحلة الدراسة ولتعرف بعدها ارتفاع طفيف جدا في سنة 2020 أين سجلت نسبة 7.74%.

#### المطلب الرابع: الأدوات مستخدمة

##### 1- أساليب جمع المعلومات:

أ-الجانب النظري : تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية و الأجنبية و التي ترتبط بموضوع الدراسة من كتب ودوريات ورسائل جامعية بهدف تغطية الدراسة.

ب- الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة عن البنك عينة الدراسة ما بين 2010 إلى 2020 .

## 2- أساليب التحليل:

النسب المالية: تم استخدام النسب المالية وذلك بالاستعانة ببرنامج Excel للوصول إلى النسب المالية كنسب الهيكل المالي ونسب الربحية.

## 2.الأدوات الإحصائية: تم استخدام الأدوات التالية:

-المنهج الوصفي لأنه يساعدنا في عرض المعلومات المتعلقة بأبعاد الدراسة، فحصها وتحليلها مما يسمح لنا بالخروج بالاستنتاجات و اقتراحات واقعية.

## المبحث الثاني : قياس أثر الهيكل المالي على ربحية البنك الوطني الجزائري BNA في الفترة 2010-2020

في هذا الجانب سنحاول قياس أثر نسب الهيكل المالي الممثلة في نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA ونسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR على الربحية ممثلة بنسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE ، وذلك باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي التي توضح طبيعة واتجاه علاقة ما بين المتغير بتقديرها على شكل معادلات خطية وغير خطية كمايلي :

## المطلب الأول : دراسة احصائية وصفية لنسب الهيكل المالي على الربحية في البنك الوطني

### الجزائري BNA

قبل تقدير نماذج الربحية بدلالة الهيكل المالي لبنك الوطني الجزائري BNA نقوم قبل ذلك بدراسة احصائية للمتغيرات المستخدمة بواسطة مقاييس الاحصاء الوصفي.

### الفرع الأول : مقارنة احصائية وصفية بين متغيرات الدراسة .

الجدول رقم (05) : مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	DTA	CAR	ROA	ROE
Mean	77.78741	26.76548	1.328303	17.20797
Median	79.18892	26.81116	1.212404	15.15412
Maximum	84.81469	37.56809	2.430631	34.56745
Minimum	68.23726	20.00895	0.579963	6.617018
Std. Dev.	5.409600	6.035772	0.579038	8.244954
Skewness	-0.687763	0.445658	0.798616	0.864237
Kurtosis	2.334741	1.863348	2.784520	3.093518
Jarque-Bera	1.070045	0.956276	1.190558	1.373335
Probability	0.585656	0.619937	0.551409	0.503250

Sum	855.6616	294.4203	14.61134	189.2876
Sum Sq. Dev.	292.6378	364.3054	3.352845	679.7926
Observations	11	11	11	11

### من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال الجدول يمكن قراءة مايلي :

من خلال قيمة الدلالة ليجاك بيرار كل متغيرات  $0.05 \leq \text{Probability}$  وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لكل من نسب الهيكل المالي و الربحية في فترة الدراسة .

- لدينا متوسط نسب الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA في فترة الدراسة يساوي 77.78 % حيث تتراوح القيم ما بين 68.23 % و 84.81 % حيث كانت نصف القيم أكبر من 79.18 % .

- لدينا متوسط نسب رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR في فترة الدراسة يساوي 26.76 % حيث تتراوح القيم ما بين 20 % و 37.56 % حيث كانت نصف القيم أكبر من 26.81 % .

- لدينا متوسط نسب صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الموجودات ROA في فترة الدراسة يساوي 1.32 % حيث تتراوح القيم ما بين 0.57 % و 2.43 % حيث كانت نصف القيم أكبر من 1.21 % .

- لدينا متوسط نسب صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية ROE في فترة الدراسة يساوي 17.20 % حيث تتراوح القيم ما بين 6.61 % و 34.56 % حيث كانت نصف القيم أكبر من 15.15 % .

### الفرع الثاني : طبيعة الارتباط ما بين نسب الربحية ونسب الهيكل المالي

نستفيد هنا من معامل الارتباط الخطي ما بين كل من نسب الربحية ROA و ROE وكل من نسب الهيكل المالي من خلال مصفوفة الارتباط التالية :

الجدول رقم (06) : مصفوفة الارتباط الخطي ما بين نسب الهيكل المالي ونسب الربحية

Covariance Analysis: Ordinary				
Date: 06/09/22 Time: 12:19				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Correlation Probability	DTA	CAR	ROA	ROE
DTA	1.000000 -----			
CAR	-0.775780 0.0050	1.000000 -----		
ROA	-0.390115 0.2356	0.598624 0.0517	1.000000 -----	
ROE	-0.347351 0.2953	0.564802 0.0702	0.990062 0.0000	1.000000 -----

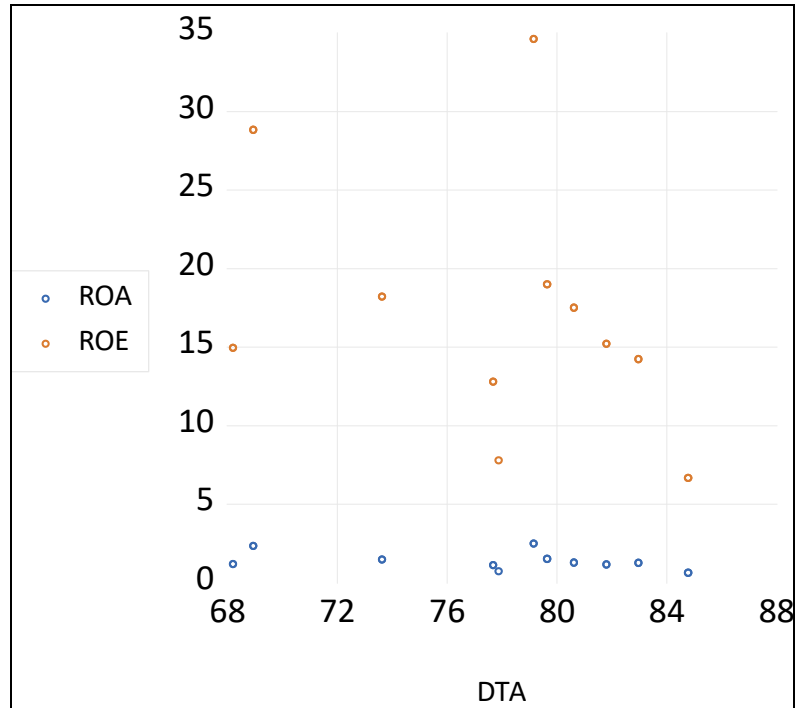
### من اعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS

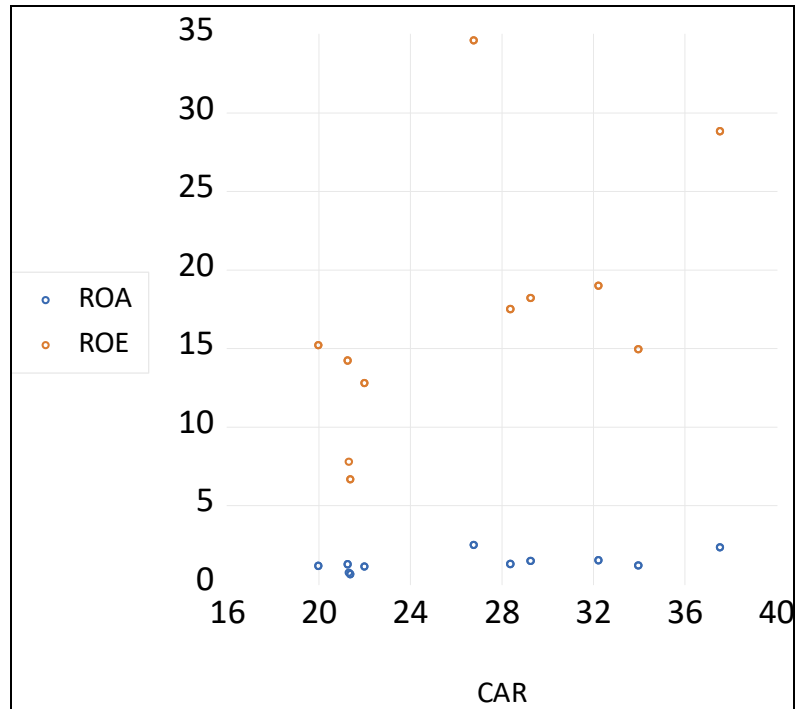
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك دلالة في حدود 10 % ما بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR وكل من نسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE

حيث تقدر العلاقة على التوالي بـ 59 % و 65 % (علاقة طردية) أي حيث عند زيادة CAR يزيد كل من ROA و ROE .

- لا يوجد دلالة إحصائية لأثر نسبة الاقتراض لرأس المال الممتلك على اجمالي الموجودات CAR على كل من نسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE وهذا ويوضح نتيجة مبدئية تعني أن ربحية البنك BNA ترتبط في فترة الدراسة طرديا مع نسبة رأس المال الممتلك على اجمالي الموجودات CAR وترتبط بـ DTA وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (07) : يمثل نقط لأثر CAR و DTA على ROA و ROE





**المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews**

من خلال الشكل السابق يضح أثر نسبة رأس المال الممتلك على كل من نسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE كون أن النقاط الممتلئة لقيمتها تشبه خط مستقيم متزايد يوضح العلاقة الطردية بينهما ، بينما نجد في علاقة DTA بمؤشرات الربحية أن سحابة النقاط كانت أكثر عشوائية .

### **المطلب الثاني : تقدير نماذج نسب الربحية بدلالة نسب الهيكل المالي في بنك BNA :**

- فيمالي نفدر علاقة كل من مؤشرات الربحية أي نسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE ، بعد تحقق نظريا من استقرارية سلاسل في المستوى الأصلي ، لذلك نستخدم فيما يلي نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير العلاقات التالية :

- علاقة نسبة العائد على الموجودات ROA بدلالة نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA و نسبة المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR .

- علاقة نسبة العائد على حقوق الملكية ROE بدلالة نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA و نسبة المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR .

### **الفرع الأول : النموذج الأول للربحية :**

معادلة نسبة العائد على الموجودات ROA بدلالة نسب الهيكل المالي في بنك BNA :  
 نستفيد هما من أدوات القياس الاقتصادي المبينة في المطلب الرابع لتقدير علاقة نسبة العائد على الموجودات ROA بدلالة نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA و نسبة المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR من أجل تقدير المعادلة التالية :

$$ROA=B_1CAR+B_2 DTA$$

وذلك من خلال النتائج التالية :

الجدول رقم (07): نتائج تقدير معادلة العائد على الموجودات ROA بدلالة نسب الهيكل المالي

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 06/09/22 Time: 12:51 Sample: 2010 2020 Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR	0.054393	0.020497	2.653697	<b>0.0263</b>
DTA	-0.001609	0.007198	-0.223576	0.8281
R-squared	0.355609	Mean dependent var		1.328303
Adjusted R-squared	0.284010	S.D. dependent var		0.579038
S.E. of regression	0.489960	Akaike info criterion		1.573978
Sum squared resid	2.160543	Schwarz criterion		1.646322
Log likelihood	-6.656878	Hannan-Quinn criter.		1.528375
Durbin-Watson stat	1.774964			

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS

يمكن القراءة من الجدول ما يلي :

أ- يمكن كتابة معادلة الربحية ممثلة بنسبة العائد على الموجودات ROA بدلالة كل من نسب الربحية CAR ، ونسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA كما يلي :

$$ROA = 0.0543932054308 * CAR - 0.00160932714101 * DTA$$

1- تشخيص النموذج الأول للربحية :

باختصار يمكن قراءة الاختبارات الاحصائية للمعادلة السابقة كمايلي :

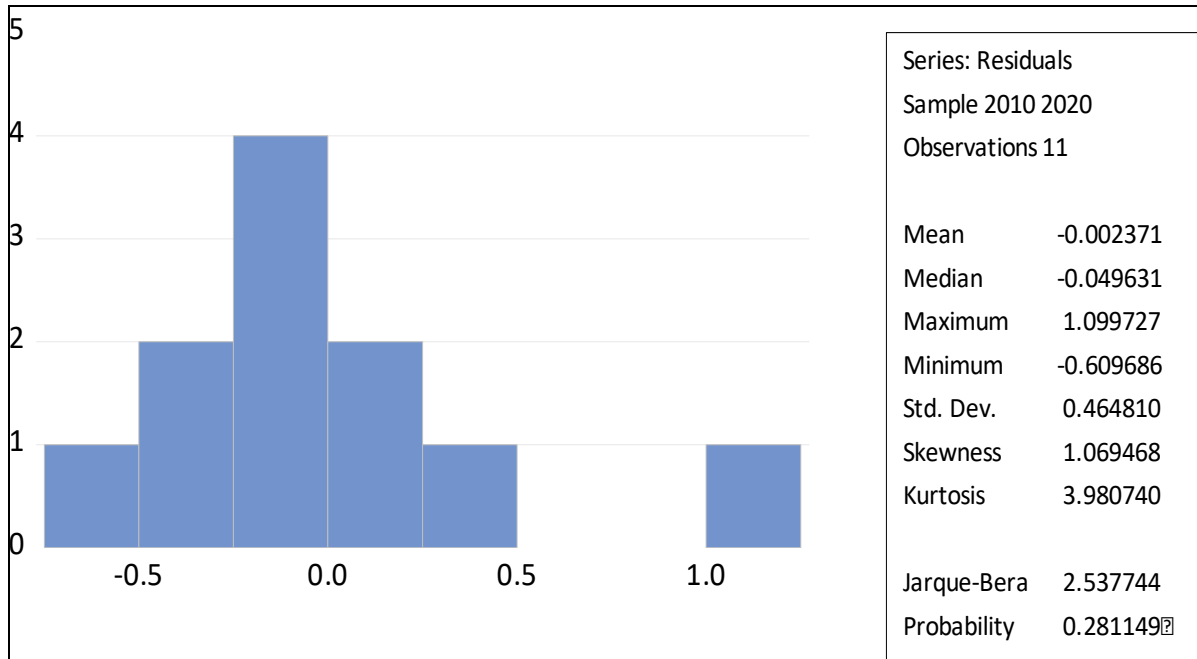
- كما أسلفنا هناك دلالة احصائية لمعامل  $B_1$  ولا يوجد دلالة احصائية لـ  $B_2$  ، وعليه فإن هناك دلالة لأثر CAR وعدم وجود دلالة لأثر DTA .
- من خلال قيمة معامل التحديد  $R^2=0.35$  فإن هذه المعادلة تفسر 35 % من التغيرات الاجمالية للربحية ، ممثلة بنسبة العائد على الموجودات ROA.
- من خلال قيمة  $DW=1.77$  نجد أنها تقع في المجال الذي يجعلنا نقبل بفرضية عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى .

• لدينا القيمة المحسوبة لفيشر تساوي :  $F_C = \frac{0.3556/2}{(1-0.3556)/(11-2)}$

وهي أكبر من القيمة المحسوبة وعليه توجد دلالة للمعادلة المقدره ولقيمة  $R^2$  الإجمالية .

- اختبار التوزيع الطبيعي : يوضح الشكل التالي أن قيمة اختبار التوزيع 0.281 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للبواقي .

الشكل رقم (08) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء علي مخرجات برنامج EViews

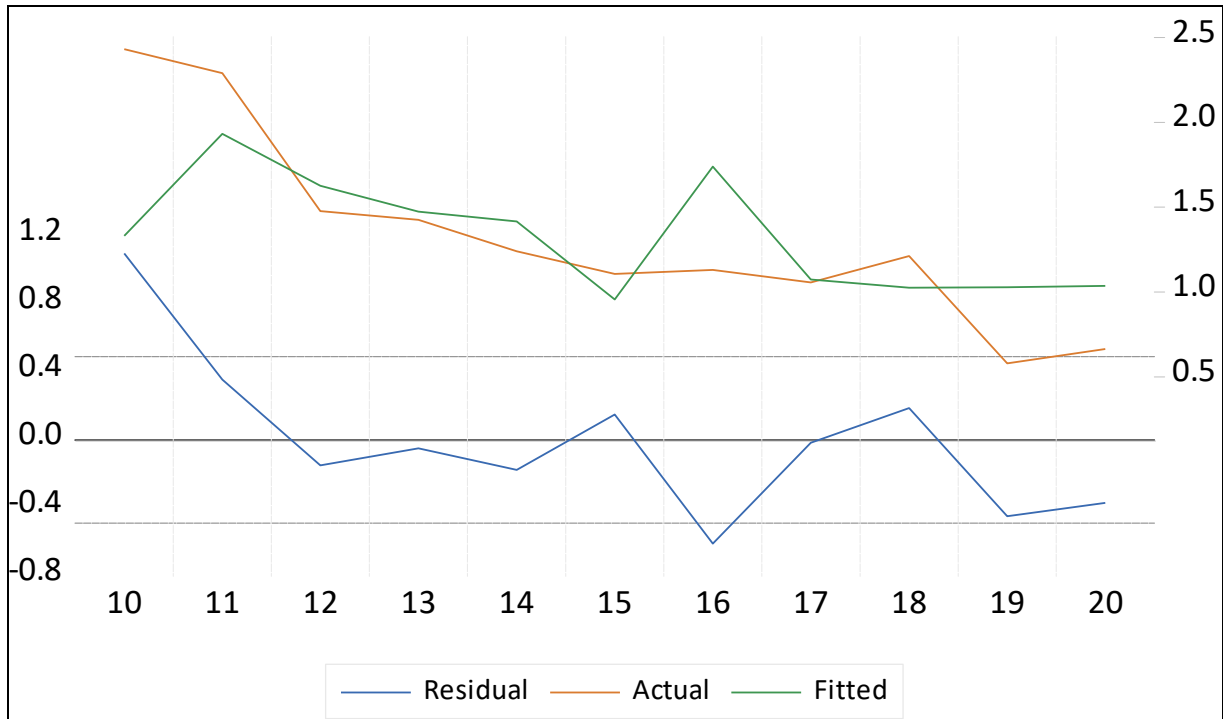
-اختبار تجانس التباين :

الجدول رقم (08) : يوضح نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
	0.00334		
F-statistic	8	Prob. F(1,8)	0.9553
Obs*R-squared	0.00418	Prob. Chi-Square(1)	0.9484

المصدر: من إعداد الطالبين بناء علي مخرجات برنامج EViews

من خلال القيم الاحتمالية  $Prob \leq 0.05$  وعليه نقبل بفرضية تجانس تباين البواقي .  
ومن خلال النقاط السابقة يتضح القوة الاحصائية للنموذج الأول لـ ROA ، وهذا من خلال الشكل التالي :  
الشكل رقم(09):مقارنة القيم الحقيقية ACTUAL للعائد ROA مع القيم المقدرة FITTED بواسطة النموذج الأول



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews

من خلال تقارب منحني القيم الحقيقية لـ ROA مع القيم المقدرة ، يتبين أهمية النموذج الأول في تفسير الربحية بدلالة الهيكل المالي .

## 2- تفسير النموذج الأول للربحية : (معادلة العائد على الموجودات ROA) :

- لدينا من خلال القيمة الاحتمالية  $ROA = 0.026$  أقل من 0.05 و عليه فإنه توجد دلالة لأثر نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR على العائد على الموجودات ROA ، حيث كان معامل  $B_1$  والمقدر بـ 0.0543 بمعنى : عند زيادة المال الممتلك على إجمالي الموجودات CAR بـ 1% فإن العائد على الموجودات ROA سيزيد بـ 0.0543% أي هناك أثر طردي لهذه النسبة من الهيكل المالي على الربحية ممثلة بـ ROA .

- لدينا القيمة الاحتمالية لـ  $PRO B_2 = 0.828 \leq 0.05$  ، و عليه فإن  $B_2$  المقدر في المعادلة لا يختلف معنويا عن الصفر ، ومنه لا توجد دلالة لأثر DTA على الربحية ROA .

## 3- قراءة مالية:

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي موجودات CAR و نسبة العائد على الموجودات ROA هذا يدل على أنه عند تمويل البنك بواسطة حقوق الملكية يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات، أي نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها البنك. أما نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات DTA فلا يوجد لها دلالة أثر على نسبة عائد على الموجودات ROA وهذا يدل أن بنك الوطني الجزائري لا يستفيد من زيادة الديون التي تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح وذلك من خلال الاستفادة من الوفورات الضريبية التي توفرها الديون.



**الفرع الثاني: النموذج الثاني للربحية (علاقة العائد على حقوق الملكية ROE بدلالة نسب**

**الهيكل المالي في BNA :**

نقدر فيما يلي المعادلة التالية :

$$ROA=B_1CAR+B_2 DTA$$

وذلك من خلال المخرجات التالية :

**الجدول رقم (09) : نتائج تقدير معادلة العائد على حقوق الملكية ROE**

Dependent Variable: ROE				
Method: Least Squares				
Date: 06/09/22 Time: 13:26				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
CAR	0.72021	0.300881	2.393693	0.0403
DTA	0.02607	0.105663	0.246727	0.8107
R-squared	0.31516	Mean dependent var	17.207	
Adjusted R-squared	0.23906	S.D. dependent var	8.2449	
S.E. of regression	7.19219	var	54	
Sum squared resid	465.548	Akaike info criterion	6.9468	
		Schwarz criterion	7.0191	
		Hannan-Quinn criter.	6.9012	
Log likelihood	9		32	
Durbin-Watson stat	1.81431			

من إعداد الطالبين بالاستعانة بـ Eviews .

يمكن قراءة الجدول من خلال النقاط التالية :

1- تشخيص النموذج الثاني :

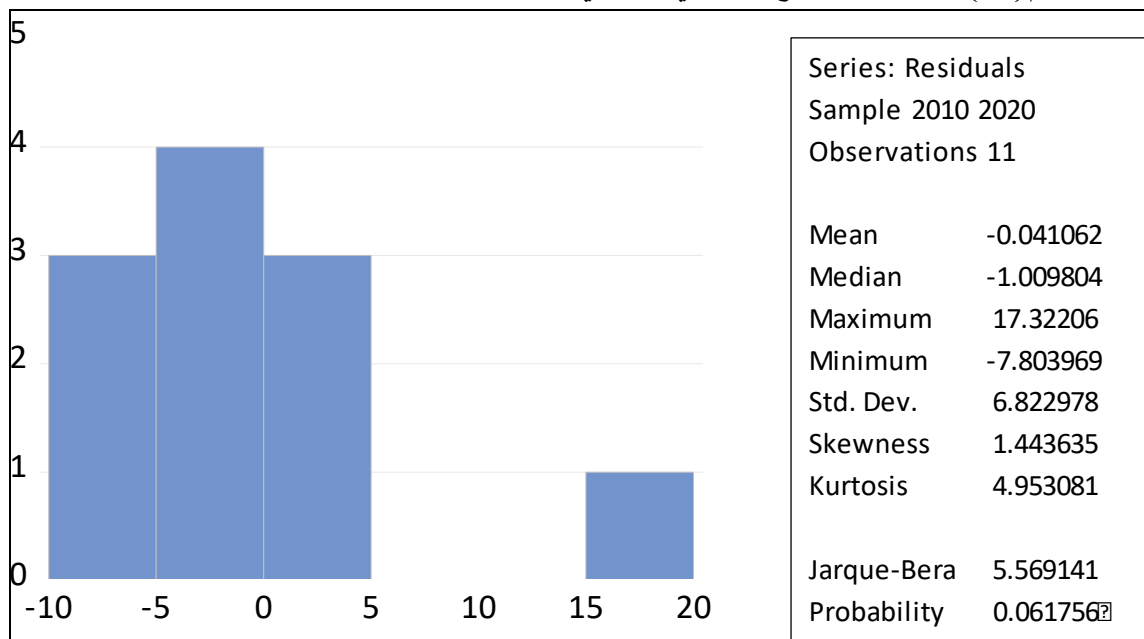
- من خلال  $0.04 = Prob_1$  و  $0.81 = Prob_2$  يتبين انه يوجد دلالة لمعامل رأس المال الممتلك على اجمالي الموجودات CAR و لا يوجد دلالة لمعامل الاقتراض على إجمالي الموجودات DTA.
- من خلال قيمة معامل التحديد  $R^2=0.31$  وعليه فإن هذا النموذج يفسر 31 % من التغيرات الاجمالية للربحية ، ممثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية ROE.

• لدينا القيمة المحسوبة لفيشر تساوي :  $F_C = \frac{0.3151/2}{(1-0.3151)/(11-2)}$

ومنه توجد دلالة كلية للمعادلة .

• اختبار التوزيع الطبيعي :

الشكل رقم(10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews

لدينا  $Prob = 0.06$  أكبر أو تساوي  $0.05$  وعليه نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للبواقي .

• جدول رقم (10): اختبار white لتجانس التباين :

Heteroskedasticity Test: White  
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.177456	Prob. F(3,7)	0.9083
Obs*R-squared	0.777453	Prob. Chi-Square(3)	0.8549
Scaled explained SS	1.019153	Prob. Chi-Square(3)	0.7966

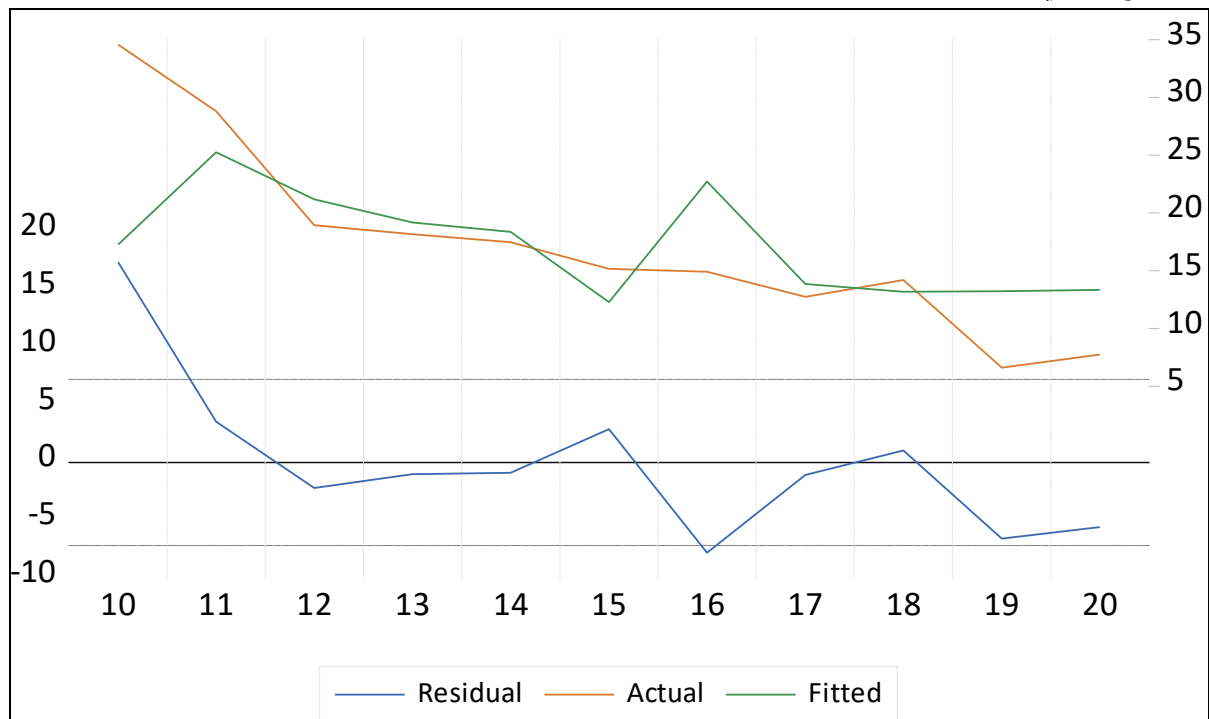
Test Equation:

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا علي مخرجات برنامج EViews

لدينا Prob أكبر أو تساوي 0.05 و عليه نقبل بفرضية تجانس التباين للبوآق

• من خلال النقاط السابقة يتبن امكانية تمثيل القيم المقدرة لـ ROE كما يلي :

الشكل رقم(11): مقارنة القيم الحقيقية ACTUAL للعائد ROE مع القيم المقدرة FITTED بواسطة النموذج الثاني:



يظهر التقارب ما بين القيم الحقيقية و القيم المقدرة لـ ROE مدى أهمية النموذج الثاني في تفسير الربحية بدلالة الهيكل المالي .

2- تفسير النموذج الثاني للربحية : معادلة العائد على حقوق الملكية ROE بدلالة نسب الربحية

من خلال جدول نتائج التقدير يمكن كتابة معادلة الربحية ROE بدلالة نسب الهيكل المالي DAT . CAR .

كما يلي :

$$ROE = 0.720216140811 * CAR - 0.0260697723769 * DTA$$

يمكن قراءة وتفسير المعادلة كما يلي :

- من خلال اختبارات المعنوية السابقة يظهر أن هناك دلالة لأثر CAR على ROE حيث كان المعامل بينهما هو 0.7202 و عليه عند زيادة المال الممتلك على اجمالي الموجودات CAR بـ 1% فإن العائد على حقوق الملكية ROE يزيد بـ 0.7202 العائد على حقوق الملكية ROE أي أثر موجب .  
- بينما نجد من خلال اختبار معنوية معامل DAT أنه لا يوجد دلالة احصائية لأثر المال الممتلك على اجمالي الموجودات CAR على العائد على حقوق الملكية ROE في بنك BNA .  
**3- قراءة مالية :**

من خلال الدلالة لأثر نسبة رأس المال الممتلك علي إجمالي الموجودات CAR على نسبة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية ROE نستطيع القول أن التمويل بواسطة رأس المال الممتلك في البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على زيادة نصيبه من الأرباح.  
أما نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات DTA فلا تؤثر على نسبة عائد علي الموجودات ROA وهذا يدل على أن التمويل بواسطة الديون يزيد من نصيب حقوق الملكية من الأرباح.

### خلاصة:

في هذا الفصل قمنا بعرض مجتمع الدراسة و عينة دراسة الحالة في البنك الوطني الجزائري . ثم قمنا بحساب وتحليل بعض مؤشرات الهيكل المالي ومؤشرات الربحية في البنك محل الدراسة و ذلك لمحاولة ربط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي و هذا كان في المرحلة الأولى حيث تم حساب النسب المالية لمؤشرات الهيكل المالي و حساب بعض مؤشرات المالية للأداء من أجل الحكم عليها وتقييمها في البنك محل الدراسة. ثم في المرحلة الثانية قمنا بقياس أثر الهيكل المالي على ربحية البنك محل الدراسة باستخدام تقدير العلاقة المدروسة واختبارها.



# خاتمة

من خلال دراستنا هذه سلطنا الضوء على أهم قرار مالي في البنوك التجارية الممثل في قرار اختيار الهيكل المالي الخاص، و ذلك بالتمييز بين استخدام الديون أو رأس المال الممتلك وكيفية المزج بينهما لتمويل أصولها. كما حاولنا في هذه الدراسة اختبار أثر الهيكل المالي على ربحية البنك الوطني الجزائري BNA وخلصنا في الجانب النظري والجانب التطبيقي إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

### 1. نتائج الدراسة :

- عند زيادة نسبة الاقتراض تعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح من خلال الاستفادة من الوفورات الضريبية، وأيضاً عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات من خلال استخدامه في أنشطة استثمارية مربحة أدت إلى رفع نصيب ربحية موجوداتها وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأولى .
- هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي موجودات و نسبة العائد على الموجودات هذا يدل على أنه عند تمويل البنك بواسطة حقوق الملكية يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات، أي نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها البنك. وبالتالي فرضية الثانية محققة .
- لا يوجد دلالة أثر على نسبة عائد على الموجودات، وهذا يدل أن البنك الوطني الجزائري لا يستفيد من زيادة الديون التي تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح وذلك من خلال الاستفادة من الوفورات الضريبية التي توفرها الديون. وبالتالي الفرضية محققة.
- من خلال الدلالة لأثر نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات على نسبة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية نستطيع القول أن التمويل بواسطة رأس المال الممتلك في البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على زيادة نصيبه من الأرباح. وبالتالي الفرضية الرابعة محققة.

### 2. الاقتراحات والتوصيات

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة والنتائج التي توصلنا إليها نقترح مجموعة من التوصيات فيما يلي:

- على البنوك التجارية التنوع في مصادر التمويل بعدم الاكتفاء بالاعتماد على القرض للاستفادة من الوفورات الضريبية، و الاعتماد على رأس المال الممتلك لأنه مهم في زيادة ثقة المودعين في البنوك حيث يعتبر مصدر أمان بالنسبة لهم؛
- الموازنة بين المخاطر والعائد بعدم المبالغة في اللجوء إلى الاقتراض من خلال التقليل مخاطر وتعظيم ثروة المساهمين، لأن المزيد من الاقتراض يزيد من المخاطر اليت يتعرض إليها محلة الأسهم و يزيد من طلب العائد على حقوق الملكية، وفي نفس الوقت يزعزع ثقة المودعين ولأن المزيد من الاقتراض يعرض الدائنين والمودعين للمخاطر بصفة أساسية، حيث كلما انخفضت نسبة الاقتراض دل ذلك على هامش أمان بالنسبة لهم في استرجاع أموالهم؛
- زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للبنوك التجارية والمعلومات المالية والمحاسبية المتاحة بسوق الأوراق المالية؛
- الاستفادة من الاقتراض ليس فقط من المزايا الضريبية التي يوفرها لكن من خلال استثمارها في فرص استثمارية جديدة ومربحة كالتوسع في منح قروض متنوعة وهو النشاط الأساسي للبنوك التجارية لأنه يعمل على زيادة السيولة في البنك مما يزيد من الأموال العاطلة في البنك، أي أن نجاح أي بنك يتوقف على التوفيق بين السيولة والربحية وذلك من خلال قدرته على تحقيق أعلى معدلات الربحية من توظيف ودائعه وأمواله المتاحة؛

## خاتمة

### 3. آفاق الدراسة:

- أثر الأداء المالي في تحديد المزيج التمويلي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟
  - أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك الإسلامية؟
  - أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة البنوك التجارية المدرجة في البورصة؟
  - العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟
- وفي الاخير نؤكد على أهمية و حيوية الموضوع و خاصة لبحث موسع في شتى التخصصات وهي محاولة لا ندعي فيها الالمام الكامل بجانب الموضوع ، ونلتمس من اساتذتنا الكرام و المشرفين على البحث العلمي التوجيه والنقد ، وهذا يشكل حافز لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار .



# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

أولا بالغة العربية :

أ. الكتب :

1. جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
2. دريد كامل آل تشبيب، مقدمة في الإدارة المعاصرة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 218.
3. خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
4. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، ط 04، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
5. سمير محمد عبد العزيز، تمويل واصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
6. طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.
7. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 200.
8. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط 1، دار حميثر للنشر والترجمة، الإسكندرية، 2017.
10. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
12. عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشه، أساسيات الإدارة المالية، ط 7، درا المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
13. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
15. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3 عمان، 2006.
17. أكرم حداد، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ومعاصر، دار وائل للنشر، ط 3، عمان، 2010،
18. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط7، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

## قائمة المصادر والمراجع

19. عليان الشريف وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
20. معراج هواري وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2013.
21. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
22. محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط 1، دار حميثر للنشر والترجمة، الإسكندرية، 2017.
24. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
25. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف للنشر والتوزيع. ب. المذكرات الجامعية :
1. حراش معاذ، ونمر أحمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015.
2. نضيرة حمر العين، أثر الهيكل المالي على الداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2015.
3. عادل حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدان، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، مذكرة ماجستير، 27. تخصص إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2014.
4. علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، العدد 01، يونيو 2015.
5. العدوان فاطمة الزهراء و زويكري مروة، أثر الهيكل المالي على ربحية الشركة دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية، مذكرة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2020.
6. راضية قروب، محددات اختيار الهيكل الأمثل للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المديرية الجهوية للمنطقة الصناعية Drik - سكيكدة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.

## قائمة المصادر والمراجع

---

7. بن عيشة كريمة ، بن عياش مريم، أثر الهيكل التمويلي على ربحية المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر ،جامعة جيجل 2018.

8. حليلة ميدون ، خيرة مساعد ، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في البنوك ، التكوين المهني بوغفالة ورقلة دفعة مارس 2014.  
ت. الأنترنت:

1. محمد عبد العزيز عباس المصارف وأنواعها،

[www.jazeratsai.com/forum/shwthread.php?t=1904](http://www.jazeratsai.com/forum/shwthread.php?t=1904) extraite

le29 avr 2010

2. موسوعة الأسرة المسلمة ، التعامل مع البنوك،

[islem.aljayyash.net/encyclopedia/book-](http://islem.aljayyash.net/encyclopedia/book-)، extraitr le 29 avr 2010

3. محمد حبش ، حبش المحاضرة : تعريف البنوك وانواعها ،

[www.aleppoeconomice.com/vp/showthread.php](http://www.aleppoeconomice.com/vp/showthread.php) extraite le 29avr 2010

# الملاحق



# ETATS FINANCIERS 2020

## ETAT FINANCIER 2020

### 1 BILAN

( En millions de DA )

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>3 440 270 872</b>	<b>3 491 982 968</b>

## ETAT FINANCIER 2020

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934

ENGAGEMENTS	2020	2019
<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>	<b>899 978 068</b>	<b>1 050 975 856</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
<b>ENGAGEMENTS REÇUS</b>	<b>885 287 321</b>	<b>852 575 372</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	319 991 748	287 279 799
Autres engagements reçus	<b>565 295 573</b>	<b>565 295 573</b>

### 3 COMPTES DE RÉSULTATS

( En millions de DA )

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

#### ETAT FINANCIER 2020

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>87 782 431</b>	<b>94 076 648</b>
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>66 048 996</b>	<b>70 791 147</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>28 147 801</b>	<b>28 369 379</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>28 147 801</b>	<b>28 369 379</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
<b>RESULTAT NET</b>	<b>23 047 665</b>	<b>19 064 194</b>

# ETATS FINANCIERS 2018

## ETAT FINANCIER 2018

### 1 BILAN

(En millions de DA)

ACTIF	Déc-18	déc-17
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 338 267
Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 181 004
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Autres actifs	28 926 710	38 681 034
Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 856
Ecart d'acquisition		
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>3 082 299 350</b>	<b>2 828 633 272</b>

## ETAT FINANCIER 2018

PASSIF	Déc-18	Déc-17
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	243 452 166	158 992 098
Dettes envers la clientèle	1 982 925 888	1 834 455 739
Dettes représentées par un titre	18 685 076	16 428 533
Impôts courants - Passif	14 282 865	11 273 229
Impôts différés - Passif	537 377	536 812
Autres passifs	117 077 585	110 962 924
Comptes de régularisation	70 894 144	104 668 088
Provisions pour risques et charges	30 088 761	30 045 156
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	108 112 786	102 041 054
Dettes subordonnées	208 002 425	194 000 000
Capital	150 000 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	90 573 966	178 987 219
Ecart d'évaluation	-7 991 301	-5 169 755
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	35 832 184	29 986 747
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>3 082 299 350</b>	<b>2 828 633 272</b>

## ETAT FINANCIER 2018

### 2 HORS BILAN

(En millions de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-18	Déc-17
<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>	<b>979 354 019</b>	<b>909 150 776</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 266 640	8 383 244
Engagements de financement en faveur de la clientèle	540 106 873	453 177 269
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	170 956 732	181 193 033
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	259 023 774	266 397 230
Autres engagements donnés		
<b>ENGAGEMENTS REÇUS</b>	<b>871 072 533</b>	<b>909 258 521</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières		



## ANNEXE N°1 - BILAN AU 31 décembre 2013

En milliers de DA

	ACTE	NOTE	Montants	
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Caisses, banque centrale, trésor public, contre de chèques postaux,	3-1	308 760 183	288 496 809
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	3-2	174	225
3	Actifs financiers disponibles à la vente	3-3	228 938 089	226 777 763
4	Prêts et avances sur les institutions financières	3-4	268 422 297	279 889 267
5	Prêts et avances sur la clientèle	3-5	1 213 847 992	1 134 268 524
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3-6	14 832 339	14 822 218
7	Dépôts courants - Actif	3-7	8 941 332	10 938 014
8	Dépôts différés - Actif	3-7	888 282	942 828
9	Autres actifs	3-8	27 128 608	26 252 682
10	Comptes de régularisation	3-9	74 990 220	80 246 682
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises et les entités associées	3-10	17 128 260	7 792 424
12	Détachement de placement	3-11	-	-
13	Immobilisations corporelles	3-11	22 778 487	23 070 981
14	Immobilisations incorporelles	3-12	287 427	228 873
15	Biens d'exploitation	-	-	-
	<b>TOTAL DES ACTES</b>		<b>2 585 240 505,00</b>	<b>2 560 079 724</b>

En milliers de DA

	PASSIF	NOTE	Montants	
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale	3-13	-	-
2	Dettes envers les institutions financières	3-13	22 892 126,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	3-14	1 488 228 092,00	1 328 188 800
4	Dettes représentées par un titre	3-15	27 247 226,00	18 288 244
5	Dépôts courants - Passif	3-16	12 044 227,00	8 188 838
6	Dépôts différés - Passif	3-17	277 892,00	184 787
7	Autres passifs	3-18	288 282 074,00	278 762 138
8	Comptes de régularisation	3-18	88 272 158,00	88 274 788
9	Provisions pour risques et charges	3-19	11 440 740,00	9 889 412
10	Subventions d'équipement/autres investissements	3-20	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	3-21	98 490 849,00	40 412 090
12	Dettes subordonnées	3-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 000 000,00	41 000 000
14	Primes liées au capital	-	-	-
15	Réserves	3-23	88 885 262,00	88 884 884
16	Biens d'exploitation	3-24	11 897 802,00	944 728
17	Biens de réévaluation	3-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (r/n)	3-25	2 400	2
19	Résultat de l'exercice (r/n)	3-26	30 228 400,00	27 180 498
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2 585 240 505,00</b>	<b>2 560 079 724</b>

## ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 décembre 2013

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
<b>ENGAGEMENTS DONNES :</b>		<b>1 007 845 590</b>	<b>1 003 415 673</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	10 747 645	17 615 392
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	298 401 621	529 415 088
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	428 354 678	231 765 334
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	270 341 646	224 619 859
Autres engagements donnés	3-5	-	-
<b>ENGAGEMENTS RECUS :</b>		<b>988 423 684</b>	<b>961 176 703</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	423 128 111	395 881 131
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573

## ANNEXE N°2 - COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

	NOTES	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilés	4.1	-	13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	-	11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités	-	-	-
9	<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>76 451 412</b>	<b>64 150 440</b>
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	-	14 322 782
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	-	1 227 432
12	<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>60 901 198</b>	<b>48 609 946</b>
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances incouvrables	4.8	-	34 880 930
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	-	16 233 058
15	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>42 253 336</b>	<b>36 271 993</b>
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10	-	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11	-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11	-	-
19	<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>42 253 336</b>	<b>36 271 993</b>
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	-	12 044 226
	Impôts différés sur résultat	4.13	-	29 290
	<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	4.14	<b>30 228 400</b>	<b>27 180 498</b>

# ETATS FINANCIERS 2019

## ETAT FINANCIER 2019

### BILAN

( En millions de DA )

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>3 491 982 968</b>	<b>3 062 299 350</b>

## ETAT FINANCIER 2019

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>3 491 982 968</b>	<b>3 062 299 350</b>

## ETAT FINANCIER 2019

### HORS BILAN

( En millions de DA )

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>		<b>979 354 019</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	688 134 124	470 055 733

**DIRECTION GENERALE**

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger  
Tél. : (021) 43 99 98 / (021) 43 95 49  
(021) 43 97 19  
Fax : (021) 43 94 94

**INSPECTION GENERALE "I.G"**

27, Rue des Vieillards - 16340 Bouzaréah  
Tél. : (023) 23 32 84 / (023) 23 32 82  
ig@bna.dz

**DIVISION DES ENGAGEMENT "D.E"**

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger  
Tél. : (021) 43 95 36 / (021) 43 95 41  
Fax : (021) 43 95 41 / (021) 43 94 45  
de@bna.dz

**DIVISION GESTION DES MOYENS  
MATERIELS & RESSOURCES  
HUMAINES "DGMHRH"**

5, Rue Kaci Mohamed Baba Hacène - Alger  
Tél. : (023) 35 37 79 / (023) 35 36 21  
Tél/FAX : (023) 35 37 68  
dgmhrh@bna.dz

**DIVISION DE L'EXPLOITATION ET DE  
L'ACTION COMMERCIALE "DEAC"**

08, Rue Amar Mekki - 16040  
Hussein Day - Alger  
Tél. : (023) 77 20 02 / (023) 77 19 94  
Tél/FAX : (023) 77 20 07  
deac@bna.dz

**DIVISION INTERNATIONALE "DI"**

12, Route de Meftah - BP 129 & 130  
Dued Smar - Alger  
Tél. : (021) 51 35 02 / (021) 51 30 74  
Fax : (021) 51 34 45  
div.internationale@bna.dz

**DIVISION DES SYSTEMES  
D'INFORMATION "DSI"**

5, Rue Kaci Mohamed  
Baba Hacène - Alger  
Tél. : (023) 35 37 41 / (023) 35 38 71  
Fax : (023) 35 37 11 / (023) 35 37 35  
(023) 35 37 04  
dsi@bna.dz

**DIVISION DU RECOURVEMENT  
DES ETUDES JURIDIQUES ET DU  
CONTENTIEUX "DREJC"**

08, Bd Ernesto Che Guevara  
16000 Alger  
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger  
Tél. : (021) 43 98 71 / (021) 43 97 03  
Fax : (021) 43 94 44  
drejc@bna.dz

**DIVISION FINANCIERE "DF"**

5, Rue Kaci Mohamed  
Baba Hacène - Alger  
Tél. : (023) 35 38 18 / (023) 35 37 30  
div.fin@bna.dz

**DIRECTION DU MARKETING ET  
DE LA COMMUNICATION "DMC"**

08, Rue Amar Mekki - 16040  
Hussein Day - Alger  
Tél. : (023) 77 20 09 / (023) 77 20 08  
Fax : (023) 77 20 18  
dmc@bna.dz  
Centre d'Appel : 021 42 64 26



## Résultats Consolidés Année 2015

La force de l'expérience,  
L'esprit du changement.



021 426 426

www.bna.dz

### Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 899
Comptes de régularisation	44 852 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immobilisations de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>2 719 081 219</b>
PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 360 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Reserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>2 719 081 219</b>

### Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilés	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>116 641 247</b>
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>41 703 274</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>41 703 274</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>41 703 274</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	-12 185 759
<b>EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES</b>	<b>29 537 515</b>

### HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
<b>ENGAGEMENTS</b>	
<b>ENGAGEMENTS DONNES :</b>	<b>1 129 626 423</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
<b>ENGAGEMENTS REÇUS :</b>	<b>1 108 724 815</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

\* Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires

**COMPTE DE RÉSULTATS** Au 31/12/2017

En millions de DA

POSTES	2017	2016
<b>Produits</b>		
+ Intérêts et produits assimilés	10 044 592	10 177 326
+ Intérêts et charges assimilés	-29 126 716	-27 953 586
+ Commissions produites	2 407 986	2 185 271
- Commissions chargées	-42 758	-41 443
+/- Autres produits nets des coûts financiers affectés à des fins de transaction	14	31
+/- Autres produits nets des coûts financiers disponibles à la vente	11 396	-463 733
+ Produits des autres activités	206 145	24 323
- Charges des autres activités	5	-11 287
<b>Produit net avant impôts</b>	<b>10 695 214</b>	<b>10 798 912</b>
- Charges générales d'exploitation	-12 234 208	-12 787 024
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles, matérielles	-1 030 437	-1 401 820
<b>Produit net après impôts</b>	<b>7 430 569</b>	<b>6 610 068</b>
+/- Autres produits nets des coûts financiers affectés à des fins de transaction		
+/- Autres produits nets des coûts financiers disponibles à la vente		
+/- Produits et charges des autres activités		
<b>Produit net avant impôts</b>	<b>7 430 569</b>	<b>6 610 068</b>
Impôts sur les bénéfices et assimilés	4 377 548	41 070 480
<b>Produit net</b>	<b>3 053 021</b>	<b>2 539 588</b>



La force de l'expérience.  
L'esprit du changement.

88, Bd Ernesto Cba Guevara - Alger  
Tel : (021) 43 99 88 / 43 94 15  
Fax : (021) 43 94 74  
sec.dg@bna.dz  
drc@bna.dz



**ÉTATS FINANCIERS 2017**

**BILAN** Au 31/12/2017

En millions de DA

ACTES	2017	2016
Caisses, banques, banques intermédiaires, crédits des clients garantis, autres immobilisations à des fins de transaction	276 843 432	305 724 846
Autres immobilisations disponibles à la vente	345 050 445	736 980 216
Titres et instruments financiers disponibles	177 586 367	164 707 057
Titres et instruments financiers disponibles	1 132 99 004	1 044 913 027
Autres immobilisations disponibles à la vente	764 543 891	14 043 297
Impôts recouvrés - Actif	71 023 284	61 949 164
Impôts différés - Actif	47 195	712 300
Autres actifs	28 487 026	19 525 020
Comptes de régularisation	75 002 126	47 990 076
Participations dans les sociétés des entreprises liées, sociétés associées	22 10 477	22 871 283
Immobilisations de placement		
Immobilisations autres disponibles	2 176 266	2 180 000
Immobilisations incorporelles nettes	340 456	371 137
État d'acquisition		
<b>TOTAL BILAN</b>	<b>1 910 433 271</b>	<b>2 662 271 8</b>

En millions de DA

POSTES	2017	2016
Banque centrale	-	367 329 148
Titres envers les institutions financières	702 975 085	376 307 891
Titres envers la clientèle	1 029 420 719	1 073 444 890
Titres représentés par un titre	74 403 021	14 240 844
Impôts recouvrés - Passif	9 373 229	71 489 076
Impôts différés - Passif	340 823	329 433
Autres passifs	70 932 726	142 471 007
Comptes de régularisation	24 648 080	19 040 311
Provisions pour impôts et charges	30 040 000	30 012 246
Subventions d'équipement reçues admission des investissements		
Provisions pour risques financiers généraux	612 240 004	710 644 848
Autres subventions	24 000 000	14 000 000
Capital	41 000 000	41 000 000
Primes liées au capital		
Reserves	779 787 271	865 547 233
État d'acquisition	-4 107 760	-4 107 760
État de réévaluation	14 122 000	14 122 000
Report à nouveau (P1)	1 312 000	1 312 000
Report de l'exercice (P1)	28 862 267	28 489 800
<b>TOTAL PASSIF</b>		

**HORS BILAN** Au 31/12/2017

En millions de DA

ENGAGEMENTS	2017	2016
<b>ENGAGEMENTS BANCAIRES</b>	<b>10 760 076</b>	<b>10 075 076</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	4 282 344	11 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	433 177 229	234 487 761
Engagements de garantie à l'égard des institutions financières	181 970 000	29 775 465
Engagements de garantie à l'égard de la clientèle	246 391 330	27 195 034
Autres engagements bancaires		
<b>ENGAGEMENTS NON BANCAIRES</b>	<b>407 260 021</b>	<b>465 707 465</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	342 942 549	400 421 033
Autres engagements reçus	164 295 072	164 295 072

Finançamentos de IVA			
ENGAJAMENTOS			
ENGAJAMENTOS DADOS :			
Engajamentos de financiamento em favor das instituições financeiras	3-1	226 015 262	195 278 256
Engajamentos de financiamento em favor da clientela	3-2	532 521 805	246 783 830
Engajamentos de garantia d'ordem das instituições financeiras	3-3	1 803 061	1 076 607
Engajamentos de garantia d'ordem da clientela	3-4	226 422 920	211 380 153
Autres engagements donnés	3-5	16 652 625	1 835 225
<b>ENGAJEMENTS RECUS :</b>			
Engajamentos de financiamento recusados das instituições financeiras	3-6	961 178 704	903 693 203
Engajamentos de garantia recusados das instituições financeiras	3-7	395 881 131	338 397 631
Autres engagements recusados	3-8	565 295 573	565 295 573

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE  
BILAN AU 31 12 2010

En Millions DZD

	PASSIF	Note	Montant	
			31/12/2010	31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les Institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différé - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			28 417 616
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables"		14 407 762	14 407 762
			661 676	661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>1 421 686 356</b>	<b>1 260 737 875</b>

disponibles à la vente			14 356 324	
+ Produits des autres activités				
- Charges des autres activités	4.6		1 184 170	1 089 917
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>				
- Charges générales d'exploitation	4.7		500 947	43 221 622
- Amortissements et aux pertes				
- Immobilisations corporelles et				

En milliers de DA	NOTE	Montant	Montant
		EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
<b>ACTIF</b>			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>		<b>2 060 079 717</b>	<b>1 620 662 782</b>



Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
<b>TOTAL DU PASSIF</b>		<b>2 060 079 717</b>	<b>1 620 662 782</b>

HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2012



**BANQUE NATIONALE D'ALGERIE**  
**COMPTE DE RESULTATS**  
**COMPTE DE RESULTATS**

En Millions DZD

	Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1 Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2 Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3 Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4 Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5 Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6 Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7 Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8 Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
<b>9 PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>52 437 400</b>	<b>41 960 887</b>
10 Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11 8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
<b>12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>41 517 427</b>	<b>32 242 051</b>
13 Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14 Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
<b>15 RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>45 529 948</b>	<b>31 436 943</b>
16 Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17 Eléments extraordinaires (Produits )	4.11	0	0
18 Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
<b>19 RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>45 529 948</b>	<b>31 436 943</b>
20 Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
<b>21 RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	4.13	<b>32 599 909</b>	<b>21 016 960</b>

## COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	13 144 951	9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	11 561	19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>		<b>64 150 441</b>	<b>57 012 496</b>
- Charges générales d'exploitation	4.6	14 356 324	12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur Immobilisations Incorporelles et corporelles	4.7	1 184 170	1 089 917
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>48 609 947</b>	<b>43 221 622</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	20 899 748	13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>36 271 994</b>	<b>46 163 260</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>		<b>36 271 994</b>	<b>46 163 260</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	9 156 526	11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	4.14	<b>27 180 499</b>	<b>34 819 139</b>

**BILAN AU 31 DECEMBRE 2012**

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE  
BILAN AU 31 12 2010



En Millions DZD

	ACTIF	Note	Montant	
			31 12 2010	31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immuebles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>1 421 685 356</b>	<b>1 260 737 875</b>

1342.299.815,5

**BANQUE NATIONALE D'ALGERIE**

Annexe n° 1 bis HORS BILAN  
2010

En Millions DZD

	Intitulé	Notes	Montant	
			31/12/2010	31/12/2009
	<b>A - Engagements Donnés</b>		<b>386 896 261</b>	<b>1 035 694 157</b>
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		7 375 776	15 635 196
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle		9 440 483	9 440 483
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières		104 103 465	219 847 170
4	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		265 976 537	790 771 308
5	Autres Engagements donnés			
	<b>B - Engagements Reçus</b>		<b>312 297 766</b>	<b>360 185 113</b>
6	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
7	Engagements de Garanties reçus des institutions financières		312 297 766	360 185 113
8	Autres Engagements reçus			